



جمهورية العراق
مجلس النواب

التقرير السنوي هيئة دعاوى الملكية

2025





جُمْهُورِيَّةُ الْعِرَاقِ
مَجْلِسُ النُّوَّابِ

التقرير السنوي هيئة دعاوى الملكية

2025



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ
عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ

سورة النحل : ٩٠

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ
وَعَلَىٰ آلِهِ وَالصَّالِحِينَ
سنة ١٤٤٠

الفهرست

ص ١	المقدمة
ص ٣	هيئة دعاوى الملكية إحدى التجارب الدولية
ص ٧-٥	قصص إنسانية من هيئة دعاوى الملكية
ص ١٠	الهيكلية
ص ١٤	رئاسات الهيئة
ص ١٩-١٨	قوانين الهيئة
ص ٣٤-٢٢	نشاطات الهيئة
ص ٤٥-٣٨	الموقف الإحصائي
ص ٤٩-٤٨	المعوقات
ص ٨٠-٥٢	الملاحق ونشاطات الأقسام والدوائر
ص ٨١	الخاتمة : الأثر غير المرئي لعمل هيئة دعاوى الملكية
ص ٨٢	شهداء الهيئة



المقدمة

وفي عملها استلمت هيئة دعاوى الملكية (١٧٨٥٥٨) ملف واستطاعت أن تتعامل مع المواطنين المشمولين بعملها انسانياً. تم توزيع مبلغ (٢٠١١.٧٨٥.٧٩٠.٢١١) ترليونان وواحد وعشرون مليار وسبعمئة وتسعون مليون وسبعمئة وخمسة وثمانون ألف ومائتان وأحد عشر دينار استفاد منه أكثر من (٨٩٣٥) مواطن. وقد عملت الهيئة للسنوات (٢٠١١-٢٠١٢-٢٠١٣) بملك (١٨٠٠) موظف توزعوا على (٣٠) فرع و(٥٤) لجنة قضائية شملت جميع محافظات العراق ومنها محافظات اقليم كردستان ورغم كل تلك الإضاعات إلا أن العدل لا يتجزأ وإكمال الملفات يوجب مساهمة الجميع وقيام كل المؤسسات ذات العلاقة بواجباتها فالتحدي الكبير أمام هذه الهيئة عدم توفر المبالغ اللازمة لقرارات المواطنين الذين اكتسبت قراراتهم الدرجة القطعية بالزام وزارة المالية بدفع مبالغهم التعويضية التي تقف رئاسة هذه الهيئة وملكااتها بكل إحترام وتقدير لهم كونهم سلكوا الطريق القانوني الصحيح بلجوئهم إلى تلك المؤسسات ومنها هيئة دعاوى الملكية للحصول على حقوقهم وحافظوا على النسيج الوطني للتعايش السلمي في العراق وانا نسجل اشاداتنا في هذه المؤسسة كونها وبالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى حسمت منذ (٢٠١٣) الجزء الأعظم من طلبات المواطنين على وفق ما ذكر أعلاه ويبقى التحدي الأكبر هو صرف تلك الحقوق ومراجعة وتقييم ملفات العدالة الانتقالية من قبل المختصين وهو مسعى لرئاسة هذه الهيئة خلال هذه المرحلة ولا يزال مشروع تعديل قانون الهيئة في اروقة مجلس النواب الموقر حيث ان التأخر في اقرار التعديل المذكور آنفا يؤدي الى عدم معالجة حالات العديد من المواطنين المتضررين وارباك عمل الهيئة.

هيئة دعاوى الملكية احدى مؤسسات العدالة الانتقالية التي سُكلت في العراق بعد انتهاء حكم البعث الدكتاتوري في ٤/٩/٢٠٠٣ وهي أحد خمس مؤسسات للعدالة الانتقالية اضافة الى مؤسسة الشهداء ومؤسسة السجناء والمحكمة الجنائية العراقية العليا والهيئة العليا للمساءلة والعدالة التي تعمل بمجملها لانصاف ورثة من قتل او سجن أو من انتزعت حقوقه من المواطنين ظلما من قبل النظام البائد الذي استمر حكمه منذ ١٧/٧/١٩٦٨ وكذلك محاكمة رموزه واجتثاث الفكر العنصري والشوفيني، الذي أسست سياسته عليه وبنيت على الولاءات ومحاربة من يعارضه بالفكر أو يختلف معه في العرق أو الدين أو الطائفة وقد أبلت تلك المؤسسات بلاءً حسناً.

فخلال دراستنا المعمقة للتجارب العالمية لمؤسسات العدالة الانتقالية في العالم والتي غالباً ما تُشكل بعد انتهاء الحكومات الدكتاتورية واستكمال السيادة وكذلك انتهاء الحروب في كافة ارجاء دول العالم نجد وبكل حيادية ان التجربة العراقية تجربة ناجحة بامتياز من حيث الكم والنوع لتلك المؤسسات وكذلك تبنى الدولة لمواطنيها عبر رعايتهم فقد طبقت المعايير الدولية التي تعتمد عليها مؤسسات العدالة الانتقالية ومنها كشف الحقائق عبر لجان متخصصة وتخليد ذكرى الشهداء وانصاف ذويهم من السجناء واعادة حقوق من انتزعت ملكية امواله خلاف القانون وكذلك محاكمة رموز النظام، وعلى يد تلك المؤسسات تم الحكم على رأس النظام البائد بالإعدام لارتكابه جرائم انسانية بحق ابناء شعبه، وهي في تشكيلها لتلك المؤسسات حرصت على موضوع السلم الاهلي والمحافظة عليه من خلال وجود النصوص التسامحية بين مكونات الشعب لان الفعل القبيح لم يصدر من تلك المكونات إنما من خلال سلوك النظام

القاضي
علاء جواد حميد
رئيس هيئة دعاوى الملكية

من استرداد الحقوق إلى العدالة الانتقالية هيئة دعاوى الملكية إحدى التجارب الدولية

هيئة دعاوى الملكية في العراق

تُعد هيئة دعاوى الملكية والتي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣ من التجارب المتقدمة من حيث الطابع القضائي والاستقلال المؤسسي، لكنها تواجه تحديات شبيهة بتلك التي واجهتها دول أخرى، خصوصاً في مجالات التنفيذ، والبعد الاجتماعي للنزاعات العقارية. وكان لها الأثر الإيجابي الواضح في إعادة الحقوق إلى المتضررين من جراء سياسات النظام البائد والتي تمثلت بالإستيلاء على عقارات المواطنين قسراً لأسباب سياسية أو عرقية أو دينية أو مذهبية.

على الصعيد العالمي والدولي لم تكن هيئة دعاوى الملكية أول نموذج يختص بمعالجة قضايا نزع الملكية العقارية التعسفي فقد كانت هنالك أمثلة كثير ضمن ذات الاختصاص ونلخصها بالآتي :

البوسنة والهرسك

بعد الحرب التي تسببت في تهجير ملايين من السكان وفقدانهم منازلهم وممتلكاتهم، نصّ اتفاق السلام المعروف باسم اتفاقيات دايتون ١٩٩٥ على حق عودة النازحين واستعادة ممتلكاتهم لكن تنفيذ هذا الحق واجه صعوبات متعددة على أرض الواقع، تكونت طبيعة هذا النموذج على شكل لجان ومؤسسات مدعومة دولياً كان الهدف منها إعادة مساكن النازحين واللاجئين من خلال لجنة مطالبات الملكية العقارية أعطت الأولوية لحق العودة من خلال قرارات معترف بها على المستوى الوطني

رواندا

بعد الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا في ١٩٩٤ ترك العديد من الأفراد أراضيهم ومنازلهم وراءهم بسبب القتل أو التهجير وللتعامل مع هذا الوضع، أُقرّ قانون إدارة الممتلكات المهجرة في عام ٢٠١٥، يحدد كيفية التعامل مع هذه الممتلكات ومن أبرز موادّه إذا ظهر المالك الأصلي وقدم دليلاً كافياً على ملكيته، يُعاد له ممتلكته تلقائياً، حيث سُنّ قانون إدارة الممتلكات المهجرة والبرنامج الوطني لتسجيل الأراضي وكانت المهمة هي إعادة الملكية عند ثبوت الحق إلا أنها كانت تنفّر إلى هيئة قضائية مستقلة متخصصة

جنوب أفريقيا

تُعد تجربة جنوب أفريقيا من أوضح وأهم التجارب العالمية المشابهة لهيئة دعاوى الملكية في العراق، بل وغالباً ما تُدرّس كنموذج كلاسيكي في العدالة الانتقالية المرتبطة بالأراضي والممتلكات، خلال نظام الفصل العنصري ١٩٤٨-١٩٩٤ تم نزع ملكية ملايين السود قسراً وجرى تهجير جماعي عبر قوانين الأراضي العنصرية حيث تم تطبيق الفصل السكني الإجباري عليهم وصودرت أراضيهم الزراعية ومنازلهم ومن أهم المؤسسات التي تولت هذا الموضوع هي محكمة دعاوى الأراضي ولجنة ردّ حقوق الأراضي حيث كانت هذه التجربة نظام متكامل للعدالة الانتقالية المرتبطة بالأرض.

ما وراء الملفات قصص إنسانية من هيئة دعاوى الملكية

لا تختزل دعاوى الملكية في أرقام وملفات وإجراءات قانونية فحسب، بل تقف خلف كل دعوى حكاية إنسانية تحمل آثار الإقصاء والتهجير والحرمان. في هذا القسم، نستعرض نماذج من قصص مقدّمي الدعاوى، بوصفها شهادات حيّة على ما تعرضوا له من انتهاكات، وعلى مساعيهم لاستعادة حقوقهم ضمن الأطر القانونية التي تتيحها الهيئة.

جدرانٌ تحفظ العهد وعدالة تفتح أبوابها

حكاية الشهيد سعد مهدي وعودة الحق

في قلب بغداد، كانت هناك حياة ترسم أحلامها ببساطة، أبّ شاب في مقتبل العمر يُدعى سعد مهدي عودة، يحيط بعائلته المكونة من زوجة وثلاثة أطفال، لكن في ليلة السادس كانون الأول عام ١٩٨٠ انكسر غصن هذا العمر حين امتدت يد الظلام لتختطف سعد من حضن عائلته، لا لشيء إلا لإيمانه ومبادئه وانتماؤه ولم يكتف النظام البائد آنذاك بتغييب الأب، حيث وضعت مديرية الأمن العامة يدها على منزله، ليجد الصغار وأمههم بلا مأوى ولا معيل في مواجهة عواصف زمن مستبد وتحولت حياتهم إلى سلسلة من الملاحقات والاعتقالات التي تكررت أكثر من ثلاث مرات، في محاولة لكسر إرادة عائلة لم يكن ذنبها سوى الوفاء لذكرى والدهم الراحل.

مرت السنون، وتغير وجه التاريخ، وبقي الجرح مفتوحاً حتى جاء يوم القضاء العادل، حمل الابن علي سعد مهدي أمانة والده وقرر استعادة الحق المسلوب ومن خلال أروقة هيئة دعاوى الملكية، وفي القرار المرقم (٩٣٥٠٠٣)، نطقت العدالة بكلمتها الأخيرة ففي ٣٠ حزيران ٢٠٠٥، لم يكن القرار مجرد ورقة قانونية تعيد عقاراً، بل كان صكاً للوفاء. عاد البيت لأصحابه الشرعيين، وعادت معه ذكريات الأب الشهيد التي لم تبارح زوايا المكان

حطام الذاكرة وعودة الحق

في منطقة "اسكي تسين" العريقة بكركوك، كانت عائلة المدعي تعيش تفاصيل حياة هادئة، يملأ ضجيج الشباب زوايا دارهم العامرة، لم يدر بخلد تلك العائلة أن رياح الظلم ستعصف بكل شيء، فبسبب رفضهم الانصياع لطغيان النظام البائد، فُتحت أبواب الجحيم على الدار وأهلها.

خسرت العائلة في لحظات غادرة كوكبة من شبابها في ريعان العمر، حيث اقتيد كل من الإخوة (هادي وعلي أكبر) وأبناء الأخ (حسين وعبد الأمير ومحسن) إلى مقصلة الإعدام، ليرتقوا شهداء الكرامة، ولم يكتف الظلم بذلك، بل طال النساء والأطفال بالاعتقال والتشريد، وانتهى الأمر بجريمة "محو الأثر"، حيث سُويت المنطقة بالأرض وتحولت الدار العامرة إلى أطلال وخرائب، وصدورت الحقوق بقرارات جائرة.

مرت السنون ثقيلة، محملة بمرارة اليتيم والفقد، حتى تنفس الصبح من جديد بسقوط النظام، وهنا، جاء دور العدالة الانتقالية عبر هيئة دعاوى الملكية، التي أصدرت قرارها المرقم (٥٢١٧٤) ليعيد لهذه العائلة جزءاً من حقها المسلوب بتعويضهم عن عقارهم المهدوم.

لقد عاد الحق قانوناً، لكن الفرحة ظلت ممزوجة بغصة الفراق، فالتعويض لم يكن ثمناً للحجر، بل اعترافاً بتضحيات بشر. هي قصة تؤكد أن "يد الله" فوق يد كل ظالم، وأن ركاب البيوت مهما طال دفنه، لا بد أن ينطق يوماً بالعدالة.

أرواحٌ لا يمحوها الغياب

حكاية "بيت الشهيدين" في البصرة لم تكن جدران ذلك البيت في البصرة مجرد طابوق وإسمنت ، بل كانت مخزناً لضحكات الشابين أحمد ومحمد ، ابني مظلوم حسين . شابان لم يرتضيا الصمت حين نادى الوطن ، فحملوا أحلامهم وانخرطوا في لهيب الانتفاضة الشعبانية ، باحثين عن فجر للحرية ، لكن في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٩ ، انطفأت شمعتا عمرهما خلف قضبان القمع ، تاركين خلفهما فراغاً لا يملؤه سوى الصبر .

لم يكتف النظام آنذاك بتغييب الأجساد ، بل أراد محو الأثر ، فصادر الدار التي شهدت خطواتهما الأولى ، وسجلها باسم "غريب" وكأن جرة قلم يمكنها أن تمسح تاريخ عائلة من جذورها ، تحول البيت الذي كان يضح بالحياة إلى ملكية صامتة ، وبقيت الذاكرة حبيسة الصدور ، ترفض أن تصدق أن الغريب قد يسكن مكاناً تعمد بدماء الأبناء .

لسنوات طويلة ، خاض الورثة وعلى رأسهم (حسين مظلوم حسين) معركة من نوع آخر ، تنقلوا بين الدوائر ، يحملون أوراقاً تشبه "النعوش الورقية" ، كل ختم فيها يحكي فصلاً من الفقد ، وكل رقم قرار يمثل صرخة صامتة ، لم يطلبوا مجرد جدران ، بل طلبوا استعادة "هوية" البيت الذي سلبته يد الظلم .

انتصار الحق النبيل :

وأخيراً ، وفي قاعات هيئة دعاوى الملكية بالبصرة ، نطق الحق بكلمته عبر القرار رقم (٤٨٥٠٤١) ، قضت العدالة بإلغاء "الأختام الباردة" التي سُجلت في زمن الخوف ، وأعدت العقار لأصحابه الشرعيين .

في ذلك اليوم ، لم يكن الاحتفال باستعادة حجر أو بناء ، بل كان احتفالاً بعودة أسماء أحمد ومحمد لترسم فوق عتبة الدار من جديد ، هي فرحة مغلقة بحزن نبيل ، فالعدل حين يأتي متأخراً قد لا يعيد الشهداء إلى مقاعدهم في الصلاة ، لكنه يمنح أرواحهم حق البقاء ، ويثبت للجميع أن الظلم مهما تجبر ، فلا بد أن ينحني أمام إصرار الحق .

أوطانٌ في ذاكرة لغم.. وحقٌ استردته دماء الجراح"

في ممرات هيئة دعاوى الملكية، لا تفوح رائحة الأوراق القديمة والملفات الرسمية فحسب، بل تفوح قصصٌ لو كُتبت بماء العيون لأبكت الصخر. يروي رئيس الهيئة عندما كان قاضياً ينظر في الدعاوى المقامة من قبل المواطنين التي تقع ضمن أعمالها منطقة الكرادة، أن العمل هناك لم يكن مجرد "وظيفة قانونية"، بل كان رحلة يومية في أعماق الوجود العراقي.

لقاء الغريب في قاعة العدالة

دخل الرجل السبعيني، بظهره المنحني كعلامة استفهام تبحث عن إجابة، وعينه التي تحبس خلف جفونها تاريخاً من النفي. لم يسأل عن قيمة التعويض، بل سأل: "هل سيصدقني القانون؟". وحين بدأ الحديث، لم يتحدث عن مساحة الدار أو رقم العقار، بل استذكر "ليلة الهروب الكبير" في ثمانينيات القرن الماضي.

ليلة الأسلاك والشوك

روى الرجل كيف تحول من "رب أسرة" إلى "طريد" في ليلة ظلماء، حين اقتحمت قوى الأمن منزله بتهمة الانتماء الفكري. هرب بعائلته نحو الحدود، وفي تلك المنطقة الموحشة التي تفصل بين وطنه والمنفى، كان عليه أن يعبر حقول الألغام. كانت الأنفاس محبوسة، والأطفال يتشبثون بأذيال ثيابه، وفجأة.. دوى انفجارٌ لم يقتلع الصمت فحسب، بل اقتلع قلب الأب.

الدفن في أرض "لا أحد"

بصوت متهدج، وصف الرجل للقاضي كيف انفجر اللغم في جسد ابنته الصغيرة "حبيبته". لم يكن هناك وقت للتعويل، ولا مكان للمراسم؛ فدفنها بيديه المرتجفتين في حفرة لغم، تحت جناح الظلام، وواصل المسير لكي ينقذ من تبقى. صرخ في وجه القاضي والدموع تبلبل أوراقه الثبوتية: "لقد غسلت هذه الأوراق بدموعي لسنوات.. هل يعوضني بيتٌ من حجر عن ابنتي التي تركتها تحت التراب في أرض الألغام؟".

المواطن التائه بين الأوطان

قال الرجل جملة هزت أركان القاعة: "أنا لست مواطناً عادياً، أنا رجل بثلاثة أوطان: وطنٌ وُلدت فيه وطردي، ووطنٌ غريب استضافني، ووطنٌ صغير جداً بمساحة قبر ابنتي يرقد في ذاكرتي". كان العقار بالنسبة له هو الدليل الوحيد على أنه كان موجوداً يوماً ما، وأن له جذوراً سعتها "صنبور ماء" نسي أطفاله إغلاقه ليلة الرحيل الإجباري، وظلوا يحلمون بعودتهم لإغلاقه طيلة عشرين عاماً.

جبر الخواطر لا جبر الضرر

حين صدر القرار بإعادة العقار، لم تكن الفرحة في قيمة المال، بل في استعادة الكرامة. يقول القاضي: "رأيت في عينيه صورة ابنته التي دفنها، كأن البيت صار مزاراً لذكرياتهما". إن هيئة دعاوى الملكية لم تكن تعيد "أمتاراً"، بل كانت تخطط جراح الأرواح، وتؤكد أن الحق مهما طال اغترابه، لا بد أن يجد طريقاً للعودة إلى أهله، لتتحول الدمعة من "حرقه الفقد" إلى "برد العدالة".

القاضي

علاء جواد حميد

رئيس اللجنة القضائية في الرصافة الثانية

الفيزيائية

رئيس الهيئة

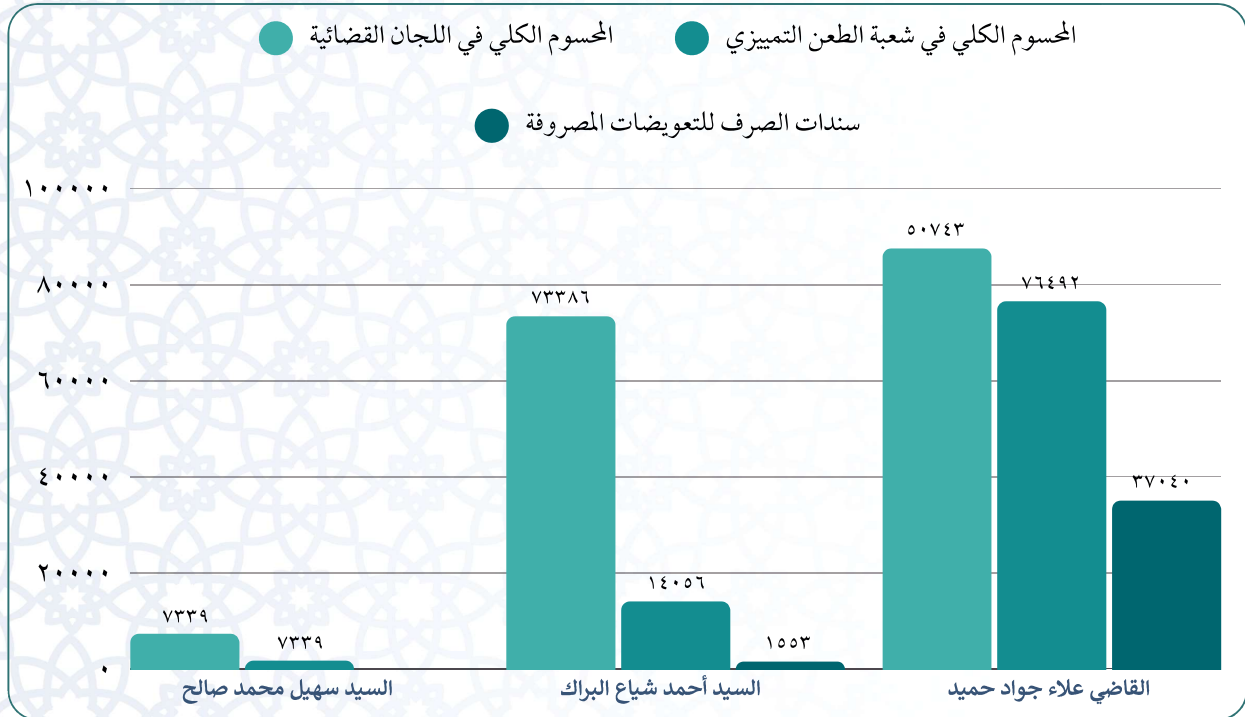


- استحداث شعبة المتابعة وشعبة الصادر والوارد في دائرة المنطقة الشمالية.
- استحداث شعبة ذوي الشهداء والجرحى / قسم شؤون المواطنين.
- اعتماد الهيكل التنظيمي لدائرة القانونية.
- استحداث شعبة التفتيش / المكتب الخاص.
- استحداث قسم الإفصاح وشعبة نظم المعلومات الجغرافية بالادارة الإدارية والمالية.
- استحداث قسم مبالغ التعويضات المقررة للمواطنين المسجلين، وتكون الارتباط بالادارة الإدارية والمالية.

رئاسات الهيئة

رئاسات الهيئة

القاضي	عدد الدعاوى في اللجان القضائية:	عدد الدعاوى في شعبة الطعن التمييزي:	سندات الصرف للتعويضات:
علاء جواد حميد منذ ٢٠١٠/٦/٣	المستلمة: ١٦٩٤٩ المحسومة: ٨٧٤٧٨ لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١	المستلمة: ٥٠٧٤٣ المحسومة: ٧٦٤٩٢	المصرفية: ٣٧٠٤٠ لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١
السيد أحمد شياع البراك ٢٠١٠ - ٢٠٠٥	المستلمة: ٤٠٨٥٨ المحسومة: ٧٣٣٨٦	المستلمة: ٣٥٣١٤ المحسومة: ١٤٠٥٦	المصرفية: ١٥٥٣
السيد سهيل محمد صالح ٢٠٠٥ - ٢٠٠٤	المستلمة: ١٢٠٧٥٤ المحسومة: ٧٣٣٩	المستلمة: ٢٩٣٩ المحسومة: ١٧٦١	المصرفية: لا يوجد



علماً أن جميع القضايا المعروضة على اللجان القضائية حسمت في ٢٠١٣ وبواقع (١٦٧٠٦١) دعوى

قوانين الهيئة

نظم عمل الهيئة عدد من اللوائح والقوانين والتي يمكن اجمالها بالتالي :-

أولاً : اللائحة التنظيمية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٣

بموجب هذه اللائحة تم انشاء مرافق خاص لتسوية المطالبات التي تتعلق بالعقارات المتنازع عليها ، غايته الحد من أعمال العنف وتحقيق الاستقرار .

ثانياً : اللائحة التنظيمية رقم (٨) لسنة ٢٠٠٤

صدرت هذه اللائحة في ١٤ / ١ / ٢٠٠٤ عن سلطة الائتلاف المؤقتة بصورة مؤقتة لحين وضع آلية لكيفية حل مشاكل النزاعات على العقارات .

ثالثاً : اللائحة التنظيمية لهيئة دعاوى الملكية العراقية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤

صدرت هذه اللائحة في ٢٤ / ٦ / ٢٠٠٤ ووضعت آلية لكيفية إعادة العقارات المصادرة ، والمستولى عليها نتيجة لسياسات النظام السابق . ولم تتطرق هذه اللائحة الى التعويض سوى التعويض عن قيمة التحسينات والإضافات .

رابعاً : قانون هيئة حل نزاعات الملكية العقارية رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦

صدر هذا القانون بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠٠٦ ليحل محل اللائحة التنظيمية رقم (١٢) لسنة ٢٠٠٤ التي ظهر فيها قصور في بعض الجوانب من خلال التطبيقات العملية لها . فكانت أحكام هذا القانون تسري على المطالبات الواقعة على العقارات المشمولة به خلال الفترة من ١٧ / ٧ / ١٩٦٨ ولغاية ٩ / ٤ / ٢٠٠٣ حيث شملت العقارات المصادرة والمحجوزة لأسباب (سياسية أو عرقية أو على اساس الدين أو المذهب أو أية حالات أخرى) نتيجة لسياسات النظام السابق في التهجير العرقي أو الطائفي أو القومي ، وكذلك العقارات المستولى عليها بدون بدل أو المستملكة بغبن فاحش أو خلافاً للاجراءات القانونية المتبعة للاستملاك ، والعقارات المخصصة بدون بدل او ببدل رمزي لأزلام النظام السابق . وأستثنى من ذلك العقارات المستولى عليها وفقاً لقانون الاصلاح الزراعي والعقارات المستملكة للمنفعة العامة التي استخدمت للنفع العام .

خامساً : قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠

حدد هذا القانون ارتباط الهيئة بمجلس النواب مبيناً كيفية ممارسة اعمالها بالتنسيق مع السلطتين القضائية والتنفيذية وعُدل اسم الهيئة من "هيئة حل نزاعات الملكية العقارية" الى "هيئة دعاوى الملكية" ليأتي انسجاماً مع مواد الدستور. وقد سرت أحكامه على العقارات المصادرة أو المحجوزة التي انتزعت ملكيتها لأسباب سياسية او عرقية او دينية او مذهبية وكذلك العقارات المستولى عليها بدون بدل والمستملكة خلافاً للاجراءات القانونية وعقارات الدولة المملوكة بدون بدل او ببدل رمزي لأعوان النظام السابق أو المخصصة لهم وحالات الاستملاك التي صدرت بها قرارات من اللجان القضائية في ظل قانون الهيئة السابق رقم (٢) لسنة ٢٠٠٦ والعقارات التي انتزعت ملكيتها بموجب أوامر النظام السابق أو قرارات مجلس قيادة الثورة (المنحل) ، خلافاً للقانون وبأثر رجعي على القرارات التي صدرت في ظل قانون الهيئة السابق . وأستثنى من ذلك العقارات المستولى عليها وفقاً لقانون الاصلاح الزراعي وقضايا التعويض العيني في المحافظات المشمولة بها .

مشروع قانون التعديل الأول لقانون هيئة دعاوى الملكية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠

تضمن مشروع التعديل الأول لقانون هيئة دعاوى الملكية رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ مشروع (تعديل المادة ٢ من قانون الهيئة) وحل الهيئة في آن واحد ، حيث تضمن مشروع مقترح تعديل المادة (٢) من قانون الهيئة النافذ لضمان حقوق من أنتزعت عقاراتهم خلافاً للقانون ومعالجة عدم التوازن بين مصالح المتضررين بعد أن اقتصررت المادة المراد تعديلها على المواطنين فقط ، وإعطاء الحق لمن ردت دعواه (مالك العقار المنتزع او ورثته) من الأجانب باقامتها مجدداً أمام محاكم البداء للمطالبة بالتعويض وفق أحكام قانون الهيئة النافذ . وقد أحيل مشروع التعديل الى مجلس النواب لغرض تشريعه بقرار مجلس الوزراء المرقم (١٦) لسنة ٢٠١٤ المتخذ في الجلسة الاعتيادية الثانية المنعقدة بتاريخ ١٦ / ٩ / ٢٠١٤ وقد تضمن القرار اعلاه الموافقة على مشروع قانون حل الهيئة فقط ولم يتضمن الموافقة على تعديل المادة (٢) من قانون الهيئة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ .

قوانين الهيئة

تم التأكيد من قبل مجلس الوزراء بالقرار المرقم (٤٠١) لسنة ٢٠١٥ لمجلس النواب العراقي بشأن السير في اجراءات تشريع قانون التعديل الاول لقانون الهيئة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ الذي سبق وان وافق عليه مجلس الوزراء بموجب قراره رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤ انسجاماً مع خطط الاصلاح وتوجهات الحكومة في الترشيح الاداري.

أنظمة الهيئة وتعليماتها

صدر للهيئة بالتنسيق مع مجلس الوزراء ومجلس الدولة النظام رقم (٤) لسنة ٢٠١٠ والتعليمات رقم (٥) لسنة ٢٠١٠ وكما هو موضح ادناه :

أولاً : النظام رقم (٤) لسنة ٢٠١٠

استناداً الى احكام البند (ثالثاً) من المادة (٨٠) من الدستور والبند (ثانياً) من المادة (١٥) من قانون الهيئة النافذ رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ صدر النظام المذكور آنفاً وهو نظام تشكيلات الهيئة الادارية الذي نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد "٤١٤٧" بتاريخ ٢٠١٠/٣/٩.

ثانياً : تعليمات رقم (٥) لسنة ٢٠١٠

أصدرت الهيئة بالتنسيق مع مجلس الوزراء ومجلس الدولة المذكورة آنفاً تعليمات تسهيل تنفيذ قانون الهيئة رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ حيث جاءت هذه التعليمات استناداً لنص المادة (٢٧) من نفس القانون والذي نشر في جريدة الوقائع العراقية بالعدد "٤١٦٣" في ٢٠١٠/٩/١٦.

الأهداف الإستراتيجية للهيئة

تعتبر الهيئة من مؤسسات العدالة الانتقالية وهدفها الاستراتيجي هو انصاف المواطنين المتضررين من سياسات النظام البائد من خلال ارجاع الحقوق المسلوقة بدون وجه حق وتعويض المتضررين والحفاظ على السلم الاهلي من خلال تنظيم اجراءات ارجاع العقارات المسلوقة من المواطنين بدون وجه حق بطريقة قانونية تحفظ لهم تلك الحقوق وتقديم رؤيا واضحة وشاملة لمعالجة حالات الظلم والحيث الذي وقع على شريحة كبيرة من المواطنين جراء سياسات النظام البائد والتمييز على اساس العرق والطائفة .

المسؤولية ومؤشرات الأداء

المسؤولية تضامنية بين هذه الهيئة ومجلس القضاء الاعلى ووزارة المالية وهيئة المسائلة والعدالة ووزارة الداخلية وعقارات الدولة ، ان قيام الهيئة بواجباتها المحددة بموجب القانون يعتمد بصورة اساسية على معدل حسم الدعاوى التعويضية ومعدل صرف التخصيصات المالية المرصدة من قبل وزارة المالية لحساب التعويضات المستحقة للمواطنين ، وأن أي تلكؤ في اداء المؤسسات المشار اليها آنفا يؤثر بصورة مباشرة على أداء هذه الهيئة ويمنعها من تقديم خدماتها للمواطنين بصورة صحيحة .

نشاطات الهيئة

ملخص نشاطات الهيئة

المستفيدون

٤٢٤٤ مستفيد

المبالغ المصروفة

٢٠.٣٨١.٥٥٧.٦٩٢ دينار



دورات وورش عمل

٣٨ دورة وورشة
٨٠٦ متدرب
ومشارك

صرف كامل المبلغ الممول من قبل وزارة المالية خلال عام ٢٠٢٥

بتأريخ ٢٨/١٠/٢٠٢٥ تم إيفاد رئيس الهيئة والملاكات المتقدمة إلى فروع المنطقة الشمالية وفروع منطقة إقليم كردستان لغرض توزيع صكوك مبالغ التعويضات على المستفيدين والوقوف على واقع عمل الفروع آنفاً وتذليل العقبات التي تواجه عملها، حيث بلغ عدد المستفيدين لدائرة إقليم كردستان (١٩١) مستفيد وتم صرف مبلغ قدره (٤٧٣.٥٢٣.٨١٨) أربعمئة وثلاثة وسبعون مليون وخمسمائة وثلاثة وعشرون الف وثمانمائة وثمانية عشر ديناراً، وبلغ عدد المستفيدين لدائرة المنطقة الشمالية (٢٩١) مستفيد وتم صرف مبلغ قدره (٤٢٦.٣١٠.٧٣٨) اربعمئة وستة وعشرون مليون وثلاثمئة وعشرة آلاف وسبعمائة وثمانية وثلاثون ديناراً.

عقد (١٢) إجتماع هيئة رأي بواقع جلسة واحدة في كل شهر.

تخصيص يوم الثلاثاء من كل اسبوع لإستقبال المواطنين من قبل رئاسة الهيئة والملاكات المتقدمة (المدراء العاميين) والإستماع لإستفسارات المواطنين وشكاواهم وإنجاز المعاملات التعويضية لهم من (فرز ، تجزئة ، صرف مبلغ متبقي)

تم وضع خطة خمسية في الهيئة لتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين تتضمن الإطار المرجعي بما يلائم المنهج الوزاري والبرنامج الحكومي وبرنامج الهيئة في تبسيط الإجراءات والخدمات المقدمة للمواطنين وتحسين جودة تلك الخدمات بما يتناسب مع التوجه الحكومي نحو التحول الإلكتروني الشامل ومكافحة مظاهر ومخاطر الفساد إن وجدت.

كانون الثاني

١ مناقشة كتاب الدائرة الادارية والمالية / قسم الشؤون المالية بالعدد (٨) في ١٤ / ١ / ٢٠٢٥ بخصوص تأليف لجنة تتولى القيام بجولات فحص وتدقيق عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة من ناحية التامته والدفع الالكتروني ، نبين ان الهيئة ملتزمة بالعمل على انظمة التامته الالكترونية في دوائر واقسام الهيئة وفروعها في المحافظات وحسب طبيعة نشاط عمل الهيئة .

شباط

١ مناقشة كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/ الدائرة القانونية ذي العدد (ق/٢/٣/٣٩/٧٦٠٨) في (٢٠٢٥/٢/١٠) بخصوص اجراءات استرداد الأموال على المستوى الدولي حيث عند اجراء التحقيق الاداري في قضايا الفساد المالي يجب تحديد قيمة الضرر المادي الذي لحق بالمال العام وعلى الممثلين القانونيين المطالبة امام محاكم البداءة بالتعويض عن تلك الاضرار استناداً لاحكام المسؤولية المدنية وليست جزائية .

٢ مناقشة كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء/ دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ذي العدد (ش.ز.ل.١/١٠) اعمام/١٠١٠٣) في ٢٠/٢/٢٠٢٥ بخصوص تعديل قرار مجلس الوزراء المرقم (٢٤٦١٥) لسنة ٢٠٢٤ بشأن مشروع الزيارات المليونية حيث تكون مسؤولية اعداد مشروعات الزيارات المليونية بين الوزارات والمحافظات والجهات الاخرى ويقوم مكتب رئيس مجلس الوزراء/ اللجنة العليا الدائمة للزيارات المليونية بتنفيذ مكونات المشروع .

٣ مناقشة كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء واللجان ذي العدد (ش.ز.ل.١/١٠) اعمام/٧٤٥٧/٤٢) في ٣١/١٢/٢٠٢٤ بخصوص موقف تقييم الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات في مجال مكافحة الفساد والحد منه للنصف الاول / ٢٠٢٤ حيث تم اكمال كافة الاجراءات من الناحية الاقتصادية لمكافحة الفساد وتبسيط الاجراءات وكانت النتيجة (١٠٠٪) من خلال اكمال التزامات الهيئة مع كافة الجهات ذات العلاقة (مجلس الوزراء ، ديوان الرقابة المالية) والالتزام بالوقت المحدد .

آذار

١ مناقشة كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (سري) (ش.ز.ل.١/١٠) اعمام/١٥٦٥/٤٢) في ٢/٣/٢٠٢٥ بخصوص الامر التنفيذي (١٣٣٠٣) لغرض حماية موجودات جمهورية العراق في الخارج من الحجز والتنفيذ من السلطات القضائية الخارجية ، للاطلاع والعمل بموجبه .

٢ مناقشة مطالعة الدائرة القانونية بالعدد (٢٠) في ٢٠/٣/٢٠٢٥ بخصوص كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء ذي العدد (ش.ز.ل.١/١٠) في ١٣/٣/٢٠٢٥ المتضمن آلية تعويض مالكي الاراضي التي يمر بها الطريق الحلقي ، تقرر تقديم المقترحات والملاحظات ليتسنى رفعها للجهات المعنية .

نيسان

١ مناقشة موضوع الهيكل التنظيمي للدوائر والذي هو من صلاحية المدراء العامين ، حيث يتم تنظيمه للدوائر والاقسام لغرض تنظيم عملها وتوزيع المهام مع الابقاء على الدوائر والاقسام التي لا تحتاج الى هيكل تنظيمي .

٢ مناقشة موضوع الصرف حسب السبقية وبالتعاون مع الدوائر والاقسام المعنية في انجاز الاضبارة التعويضية بأسرع وقت وتسليم المبالغ للمستفيدين عن طريق (IBAN) .

آيار

١ مناقشة موضوع الاضابير التنفيذية الخاصة بالمستفيدين من قرارات الحكم بالتعويض المالي وتوجيه دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات بتنظيم برنامج وبالتنسيق مع الدائرة القانونية وعمل نافذة خاصة تتضمن كافة البيانات والمعلومات الخاصة بالاضابير التنفيذية .

٢ مناقشة موضوع الاعتداء على موظفي الدولة للعام ٢٠٢٤ حيث يتم تبسيط الاجراءات عند التعامل مع المواطنين واستقطاب كوادر ذات كفاءة لغرض تطوير موظفي الهيئة وتأليف لجنة تقديرية من الدائرة القانونية والدائرة الادارية والمالية وقسم الرقابة والتدقيق وعمل زيارات بخصوص تعامل الموظف مع المواطن .

حزيران

١ مناقشة موضوع الاستمارة الالكترونية المتعلقة بأنجاز الاضابرة التعويضية ، حيث يتطلب ذلك تحديث قاعدة البيانات الخاصة بالقسم واعداد برنامج وتدريب كادر القسم (مبرمجين + قانونيين) عليه واستحداث شعبة للغرض المذكور في اعلاه وتكليف موظف مختص في قسم التعويضات للعمل على البرنامج بعد اتمام عمل القانوني والمبرمج وتعتبر اخر مرحلة في انجاز الاضابرة التعويضية ويكون مرتبط بدائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات وهي الجهة المسؤولة عن البرنامج .

٢ مناقشة موضوع تمويل حساب الهيئة بخصوص تعويضات المواطنين والتشغيلي ، حيث تم مخاطبة مكتب رئيس مجلس الوزراء بموجب الكتاب الصادر بالعدد (٥٣٨٥) في ٢٧/١٢/٢٠٢٤ ووزارة المالية بموجب الكتاب الصادر بالعدد (٩٥٧) في ٢٧/٣/٢٠٢٥ لغرض اطلاق تمويل المبالغ للحسابين التشغيلي والتعويضات وكانت اجابة وزارة المالية انها تقوم بتمويل الهيئة بصورة اجمالية بحساب التعويضات وهذا الامر خلاف الحقيقة حيث لم يتم اطلاق المبالغ المرصدة لحساب التعويضات منذ شهر تشرين الثاني / ٢٠٢٤ لغاية الان باستثناء اطلاق مبلغ (٤،٧٥٢،٥٤١،٧٤٩) اربع مليارات وسبعمائة واثنان وخمسون مليون وخمسمائة وواحد واربعون الف وسبعمائة وتسعة واربعون دينار والحساب التشغيلي لم يتم اطلاق تمويل اي مبالغ منذ شهر حزيران / ٢٠٢٤ ولغاية الان باستثناء مبلغ (١٨٠،٠٠٠،٠٠٠) المستحق لبدل ايجار البناية المشغولة لمقر الهيئة لعام / ٢٠٢٤ وأن تطلب الأمر مقابلة السيدة وزير المالية .

٣ مناقشة موضوع مراجعة الخدمات المقدمة من الهيئة تنفيذاً لقرار اللجنة العليا للتصاميم الاساسية في امانة بغداد ومراجعة اللجان الخاصة بها .

٤ مناقشة موضوع تفعيل لجنة ائتلاف الوثائق اسوةً بمؤسسات الدولة بخصوص اضابير الدعاوى وحفظ وتنظيم وفهرسة الوثائق .

تموز

١ مناقشة كتاب دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب ذي العدد (٦٦٦) في ٦/٢/٢٠٢٥ المتضمن بيان رأي فني بخصوص تنظيم برنامج لدائرة منطقة اقليم كوردستان للاضابير التعويضية وتزويد دائرة منطقة اقليم كوردستان بتقارير دورية (شهرية او عند الطلب) واعتمادها لتلافي الاشكالات وكذلك التواصل مع السيد مدير عام دائرة التخطيط لغرض الحفاظ على امن وسلامة بيانات المستفيدين من القرارات التعويضية .

اجتماعات هيئة الرأي

٢ مناقشة كتاب وزارة الداخلية / مكتب الوزير / المركز الوطني لادارة الازمات والكوارث / المعاون الفني ذي العدد (م.و.ف/١٧٠٢) في ٢٥/٦/٢٥ بخصوص الاستفادة من خطة ادارة الازمات والكوارث لعام ٢٠٢٥ في حال ردف الهيئة بالتخصيصات المالية اللازمة لغرض مجابهة الازمات والكوارث قدر تعلق الامر بالهيئة سواء بالاستعداد لها او توقعها او التعامل معها .

٣ مناقشة كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة القانونية ذي العدد (ق/٢/٣/٢٧/٣٣٣٤٨) في ٢/٧/٢٥ بخصوص اعمام عن قضايا الفساد الاداري والمالي والاسراع في حسمها عن طريق التعاون مع المحاكم المختصة خصوصاً قضايا التحقيق الاداري التي تساعد في الكشف عن الافعال التي تشكل مخالفات او ترقى الى مستوى جرائم وكذلك قضايا التضمين .

٤ مناقشة كتاب لجنة اعداد الخطة الخمسية ذي العدد (١) في ١٧/٧/٢٥ بخصوص انجاز الخطة الاستراتيجية الخمسية للهيئة على ان يتم مراجعتها من قبل السادة المدراء العاميين وابداء الراي .

٥ مناقشة كتاب قسم ادارة الجودة الشاملة ذي العدد (٢٣) في ٢١/٧/٢٥ بخصوص اجراءات السلامة المهنية والتأكد من جاهزية المطافئ ومخارج الطوارئ وكافة متطلبات السلامة حفاظاً على بيئة العمل وسلامة الموظفين من خلال زيارة كافة مرافق بناية مقر الهيئة .

آب

١ مناقشة كتاب قسم تكنولوجيا المعلومات ذي العدد (١٤) في ٢٧/٧/٢٥ بخصوص تقرير عن اجتماع مركز البيانات الوطني حيث تم مناقشة نظام ادارة الوثائق ومميزاته المتضمنة (الارشفة والتوثيق، تنظيم العمل والصلاحيات ، تداول البريد داخلياً، النسخ الاحتياطي والامان) ونظام مقاطعة البيانات ونظام الزائرين والموافقة على العمل بنظام ادارة الوثائق للفائدة في حفظ وارشفة وتأمين وثائق الهيئة وصرف النظر عن نظام مقاطعة البيانات ونظام الزائرين .

٢ مناقشة كتاب هيئة النزاهة/ دائرة العلاقات مع المنظمات غير الحكومية ذي العدد (م.ح/١٠٩٤) في ٢٤/٧/٢٥ بخصوص لائحة حقوق الموظف اثناء مرحلة التحقيق الاداري واعداد وتنظيم دوره بهذا الخصوص .

٣ مناقشة كتاب هيئة النزاهة / دائرة التعليم والعلاقات العامة ذي العدد (ت.ع/٤/ق/١٥٦٤) في ١٣/٨/٢٥ بخصوص الحملة الاعلانية ونشر بوستر حول نزاهة الانتخابات وحماية المال العام .

أيلول

١ مناقشة موضوع التعويضات وتقرر تشكيل فريق من قبل قسم التعويضات ولجنة الصرف والقسم المالي باشراف قسم الرقابة والتدقيق الداخلي لمساندة لجنة الصرف وذلك لقرب انتهاء السنة المالية تقرر بغية صرف مبالغ الدعاوى للمستفيدين الذين لم يستلموا جزء من مبالغهم خلال سنة ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ .

٢ مناقشة كتاب مكتب رئيس الوزراء ذي العدد (٣٠٦٣/٢٥٣٢٠١٩) في ١٧/٧/٢٥ بخصوص موضوع المصابين بالسرطان (موظفي الهيئة) تقرر دعم موظفي الهيئة المصابين بالسرطان والشد من ازهرهم وتقديم التسهيلات اللازمة لهم كل حسب اختصاصه .

تشرين الأول

١ مناقشة كتاب الدائرة القانونية ذي العدد (١٧٦) في ٥/١٠/٢٥ تقرر عمل قاعدة بيانات لقرارات مجلس الدولة لغرض اعتمادها في هذه الهيئة .

تشرين الثاني

- ١ مناقشة كتاب الدائرة القانونية ذي العدد (٢١٩ في ١٣/١١/٢٠٢٥) بخصوص الاستراتيجية الوطنية لتعزيز سيادة القانون وتنفيذها في جمهورية العراق ٢٠٢٥-٢٠٢٩، تقرر ايداع الموضوع للدراسة.
- ٢ مناقشة كتاب ديوان الرقابة المالية ذي العدد (٢٨٦١٩/٣/١ في ٣٠/١٠/٢٠٢٥) بخصوص لجنة الامر الديواني المرقم (١٧ لسنة ٢٠٢٤)، حيث استعرضت السيدة معاون مدير المديرية ملخص عن عمل المديرية وتم عرض الهيكلية الخاصة بمديرية التدقيق والرقابة.
- ٣ مناقشة كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٥٥٨٤٢٢/٣٠٦٣ في ٢٣/١١/٢٠٢٥) بخصوص الربط الشبكي، تم استعراض الموضوع من قبل السيد مدير عام دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب وان الهيئة ملتزمة بخصوص التنفيذ والعمل على الربط الشبكي وتطويره وتنسب الاشارة الى الموضوع في التقرير السنوي.
- ٤ مناقشة كتاب مكتب رئيس مجلس الوزراء ذي العدد (٢٥٥٨٢١٤/٣٠٦٣ في ٢٣/١١/٢٠٢٥) بخصوص الموظفين المصابين بمرض السرطان وتقرر اعمامه على موظفي الهيئة كافة مع قيام الهيئة بتقديم كافة التسهيلات وحسب الصلاحية لموظفيها المصابين بالامراض اعلاه.

كانون الأول

- ١ مناقشة منشور وزارة المالية ذي العدد (١٣٧١٣٧ في ٩/١٢/٢٠٢٥) بخصوص صلاحية الصرف وتنسب قيام الدائرة الادارية والمالية باعداد موازنة تنظيمية في ضوء فقرات المنشور اعلاه.
- ٢ مناقشة الخطة السنوية واستعراض مسودة الخطة السنوية من قبل السيد مدير عام دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب وتنسب اعمامها على دوائر الهيئة لغرض الدراسة والمراجعة.
- ٣ مناقشة مسودة الاطار الوطني لحوكمة البيانات وتنسب متابعة الاجراءات التنظيمية والتنفيذية التي تتعلق بتطبيق حوكمة البيانات واعمامها.
- ٤ مناقشة كتاب ديوان الرقابة المالية ذي العدد (٣٠٢٨٠ في ١٩/١١/٢٠٢٥) بخصوص دليل الحد من شبهات الاحتيال والفساد في الجهات الحكومية، تنسب قيام الدائرة القانونية والدائرة الادارية والمالية ومديرية التدقيق والرقابة للدراسة وبيان الرأي.

إجراءات الهيئة في مكافحة الفساد

متابعة استيفاء تقارير ديوان الرقابة المالية الإتحادي	١
المشاركة في الورش والندوات المقامة من قبل هيئة النزاهة / دائرة التخطيط والبحوث بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .	٢
استناداً إلى كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد (ش.ز.ل/١٠/١٠٣/اعمام/١٠١٠٣) في ٢٧/٢/٢٠٢٤ تم تحويل قسم الرقابة والتدقيق الداخلي إلى مديرية تضم ضمن هيكلها الإداري أقسام (التدقيق) و(الرقابة) و(التحقيق) و(الشكاوى والبلاغات).	٣
الإلتزام بمتابعة حالات الفساد إن وجدت والإخبار عنها وإعتماد مبدأ الشفافية مع الجهات المختصة بصورة مباشرة .	٤
نشر الوعي وقيم النزاهة بين الموظفين من خلال المتابعة المستمرة وإختيار العناصر الكفوءة لشغل المناصب الإدارية في الإدارات الوسطى .	٥
استمرار التنسيق مع هيئة النزاهة الإتحادية وديوان الرقابة المالية الإتحادي لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة ظواهر الفساد من خلال اللجنة المركزية الساندة المؤلفة بموجب الأمر الإداري المرقم (٢١٣٦) في ٢٨/١٠/٢٠٢١ وإعداد التقارير النصف سنوية وإرسالها إلى ديوان الرقابة المالية وهيئة النزاهة .	٦

خدمة الفرز والتجزئة وصرف المبلغ المتبقي
تقديم الطلبات من قبل المواطنين إلكترونياً

اعتماد الدفع الإلكتروني في معاملات صرف مبالغ التعويضات على المستفيدين (IBAN)

صحة الصدور الإلكترونية
الغاء معاملات صحة الصدور وإعتماد نظام (QR Code) بتضمين الوثائق

POS
خدمة الدفع والجباية الإلكترونية (POS)

الربط الشبكي
خدمة تداول البريد الحكومي إلكترونياً

الموقع الإلكتروني للهيئة
إستضافة الموقع الإلكتروني للهيئة وخدمة البريد الإلكتروني ضمن المركز الوطني للتحويل الرقمي ومنصة أور

الفحص التقني للموقع الإلكتروني
الفحص التقني بشكل دوري لموقع الهيئة الإلكتروني والمتابعة المستمرة مع المركز الوطني للتحويل الرقمي والمركز الوطني للأمن السيبراني

الخدمات المضافة لعام ٢٠٢٦

• نظام إدارة الوثائق (نظام داخلي)

إجراءات الهيئة في تبسيط الإجراءات الحكومية

١	استكمال متطلبات انجاز البرنامج الحكومي والمنهاج الوزاري بما يتلائم مع أنشطة ومهام الهيئة في المحاور المحددة ومنها الحوكمة الإلكترونية ، دعم الفئات الهشة ، مكافحة مظاهر الفساد إستناداً إلى الأمر الوزاري بالعدد (د.م / ٣٤) في ٨/٢/٢٠٢٣ .
٢	تخصيص يوم الثلاثاء من كل إسبوع لإستقبال المواطنين من قبل رئاسة الهيئة والكادر المتقدم (المدراء العاميين) والإستماع لإستفسارات المواطنين وشكاواهم وتذليل المعوقات في إنجاز معاملاتهم التعويضية بشكل فوري إضافة إلى تواجد مدير عام بشكل يومي في الإستعلامات لإستقبال المراجعين .
٣	بناءً على توجيهات مكتب رئيس مجلس الوزراء تم التحول نحو نظام الدفع الإلكتروني في التعاملات النقدية بالتعاون مع لجنة تبسيط الإجراءات الحكومية وإعتماد نظام (IBAN) في صرف مبالغ التعويض .
٤	توفير وسائل الإيضاح والإرشاد والمستلزمات الضرورية لذوي الإحتياجات الخاصة وكبار السن من المواطنين والمراجعين .
٥	تأليف لجنة بموجب الأمر الوزاري ذي العدد (١٥٢) في ٣٠/٨/٢٠٢١ مهامها التنسيق والمتابعة مع لجنة تبسيط الإجراءات الحكومية في مكتب السيد رئيس مجلس الوزراء وإنجاز إجراءات تبسيط الخدمات المقدمة للمواطنين بواقع (٥) خدمات تم إنجازها بنسبة (١٠٠٪) .
٦	تنفيذاً لتوجيهات مكتب رئيس مجلس الوزراء تم العمل على نظام الوثائق المؤمنة (QR) وإلغاء معاملات صحة الصدور لتخفيف العبء عن كاهل المواطن وإنجاز المعاملات بالسرعة والدقة المطلوبة .
٧	توفير خطوط الهاتف الساخن والموقع الإلكتروني للهيئة للإجابة عن إستفسارات المواطنين وإنجاز معاملاتهم دون الحاجة إلى المراجعة الشخصية من قبلهم .
٨	تقديم المواطنين طلبات (الفرز والتجزئة وصرف المبلغ المتبقي) عن طريق الموقع الرسمي للهيئة دون الحاجة إلى الحضور الشخصي

نشاطات فريق آيزو طاقة ٢٠٢٥

٣ إقرار سياسة الطاقة لدعم الطاقة وتقليل الانبعاثات والالتزام بها.

١ المصادقة على الخطة السنوية لعام ٢٠٢٥ والعمل بها.

٤ إنجاز إستمارة التدقيق على المولدات الأهلية والحكومية وإرسالها إلى وزارة البيئة.

٢ إنجاز إستمارة الأطراف المعنية وإرساله إلى وزارة البيئة.

٥ نشر ثقافة تقليل الانبعاثات والبيئة النظيفة من خلال حملات إعلامية إضافة إلى البوسترات التوعوية الورقية والإلكترونية.

٦ إنجاز إستبدال كافة الإنارات التقليدية في الهيئة بإنارات إقتصادية إضافة إلى إستمرار المتابعة مع لجنة المشتريات لغرض إعتداد الأجهزة الكهربائية الكفوءة والتي تحمل ملصقات كفاءة الطاقة.

٧ المشاركة في الأعمال التوعوية الخاصة بالزيارة الأربعينية للإمام الحسين (عليه السلام) من خلال القيام بحملة توعوية إرشادية تُعنى بالموضوع.

٨ تطبيق منهج التوعية لإستدامة الطاقة والبيئة والمناخ وعقد محاضرات دورية للموظفين بهذا الخصوص.

٩ المشاركة في الورش والاجتماعات المقدمة من قبل مقررية المبادرة الوطنية لدعم الطاقة في وزارة الكهرباء.

١٠ إنجاز كافة الإعمامات التي تدعم موضوع دعم الطاقة وتقليل الانبعاثات وتوجيهها إلى الدوائر والأقسام للعمل بها.

١١ إعداد منشورات توعوية في مجال الترشيد والإستدامة والحفاظ على البيئة وتوزيعها على كافة دوائر وأقسام مقر الهيئة.

الدورات والنشاطات التدريبية وورش العمل لعام ٢٠٢٥

تأريخ الإنعقاد	عدد المشاركين	مكان الإنعقاد	اسم الدورة أو المحاضرة	ت
٢٠٢٥ / ١ / ٩	٣٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (المشاركة السياسية للمرأة)	١
٢٠٢٥ / ١ / ٢٣-١٢	٢	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	دورة في (اللغة الانكليزية)	٢
٢٠٢٥ / ١ / ٢٨	٤٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (الاحتفاء باليوم العالي للقران الكريم)	٣
٢٠٢٥ / ١ / ٣٠	١٥	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	دورة في (إلية الحد من ظاهرة الابتزاز الالكتروني)	٤
٢٠٢٥ / ٢ / ٦-٢	٢	وزارة الإتصالات	دورة في (مواصفة إدارة الطاقة ISO50001)	٥
٢٠٢٥ / ٢ / ٢	٣٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (فن البروتوكول والاتيكيت)	٦
٢٠٢٥ / ٢ / ١٣-٩	١	شبكة الإعلام العراقي	دورة في (تطوير المدققين)	٧
٢٠٢٥ / ٢ / ٢٠-١٦	١	شبكة الإعلام العراقي	دورة في (تقنيات البث والاستلام عبر الانترنت)	٨
٢٠٢٥ / ٢ / ٢٤	٣٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (آلية و إجراءات الترافع أمام المحاكم)	٩
٢٠٢٥ / ٢ / ٢٤-٢٣	٢	المجمع العلمي العراقي	دورة في (القيادة التفاعلية)	١٠

الدورات والنشاطات التدريبية وورش العمل لعام ٢٠٢٥

تاريخ الإنعقاد	عدد المشاركين	مكان الإنعقاد	اسم الدورة أو المحاضرة	ت
٢٠٢٥/٣/١٨	٣٥	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (القرآن الكريم منهاج و دستور حياة)	١١
٢٠٢٥/٣/١٩	٤٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (المنظور الرسمي والشعبي للملك في الدولة العراقية الحديثة)	١٢
٢٠٢٥/٣/٢٤	٤٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في دعم المبادرة الوطنية للطاقة (شرح منهاج التوعية والاستدامة)	١٣
٢٠٢٥/٤/١٤	٤٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (لائحة السلوك الوظيفي والقوانين والضوابط التي على الموظف الالتزام بها)	١٤
٢٠٢٥/٤/٢٨	٣٥	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (الهجرة غير الشرعية)	١٥
٢٠٢٥/٤/١٧-١٣	١	وزارة الإتصالات	دورة في (المواصفة 5001)	١٦
٢٠٢٥/٤/٣٠	٤٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (حقوق المرأة تحديات وأفاق نحو مستقبل أفضل)	١٧
٢٠٢٥/٥/٢٥	٤٥	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (جرائم الاعتداء على الموظف المكلف بخدمة عامة)	١٨
٢٠٢٥/٥/٢٧	٢٥	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (آلية الوقاية من الحمى القلاعية) بالتنسيق مع قسم شؤون المرأة	١٩
٢٠٢٥/٦/٥-٥/٢٨	٢	هيئة النزاهة الاتحادية / الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد	دورة في (إعداد الخطط ومتابعة تنفيذها)	٢٠

الدورات والنشاطات التدريبية وورش العمل لعام ٢٠٢٥

تأريخ الإنعقاد	عدد المشاركين	مكان الإنعقاد	اسم الدورة أو المحاضرة	ت
٢٠٢٥/٦/١٧	٢٥	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في عمالة الأطفال تحديات وأفاق	٢١
٢٠٢٥/٦/٢٥	١١	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (شرح قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ الخاص بالهيئة	٢٢
٢٠٢٥/٧/٩	٣٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (دور المرأة في واقعة أطف)	٢٣
٢٠٢٥/٧/١٤	٣٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (الصحة النفسية للمرأة العاملة)	٢٤
٢٠٢٥/٧/١٦	٢٥	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (إدارة المخاطر والية معالجتها)	٢٥
٢٠٢٥/٧/٢٨	٢٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (جريمة الرشوة وفق منظور قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩)	٢٦
٢٠٢٥/٨/١٢	٢	مكتب رئيس مجلس الوزراء	محاضرة في (هندسة ايعازات برامج الذكاء الاصطناعي)	٢٧
٢٠٢٥/٨/٢٠	٣٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (لائحة السلوك الوظيفي في نطاق الانتخابات رقم ١ لسنة ٢٠٢٥)	٢٨
٢٠٢٥/٨/٢١	١	وزارة الإعمار والإسكان	محاضرة في (إضرار التدخين والمخدرات)	٢٩
٢٠٢٥/٨/٣١	٢٥	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (استحقاقات الموظف من الإجازات وكتب الشكر والعلوات والترفيعات)	٣٠

الدورات والنشاطات التدريبية وورش العمل لعام ٢٠٢٥

تاريخ الإنعقاد	عدد المشاركين	مكان الإنعقاد	اسم الدورة أو المحاضرة	ت
٢٠٢٥/٩/١٧	٢٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (لائحة حقوق الموظف أثناء مرحلة التحقيق الإداري)	٣١
٢٠٢٥/٩/٢١	٢٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (التحقيق الإداري وإجراءاته)	٣٢
٢٠٢٥/٩/٢٩	٣٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (العنف الأسري بيئة حاضنة للفساد)	٣٣
٢٠٢٥/١١/٣	١٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (التوعية الانتخابية والية توزيع المقاعد)	٣٤
٢٠٢٥/١١/٢٤	٢٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (التامين على الحياة والممتلكات)	٣٥
٢٠٢٥/١٢/٨	٢٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	محاضرة في (متطلبات الصحة والسلامة في بيئة العمل)	٣٦
٢٠٢٥/١٢/٢٣	٣٠	دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب	دورة في (نظام إدارة الوثائق)	٣٧
٢٠٢٥/١٢/٣١	١	وزارة التخطيط / هيئة الاحصاء ونظم المعلومات	دورة تدريبية مختصة بمجال المسوح الاحصائية	٣٨

الموقف الإحصائي

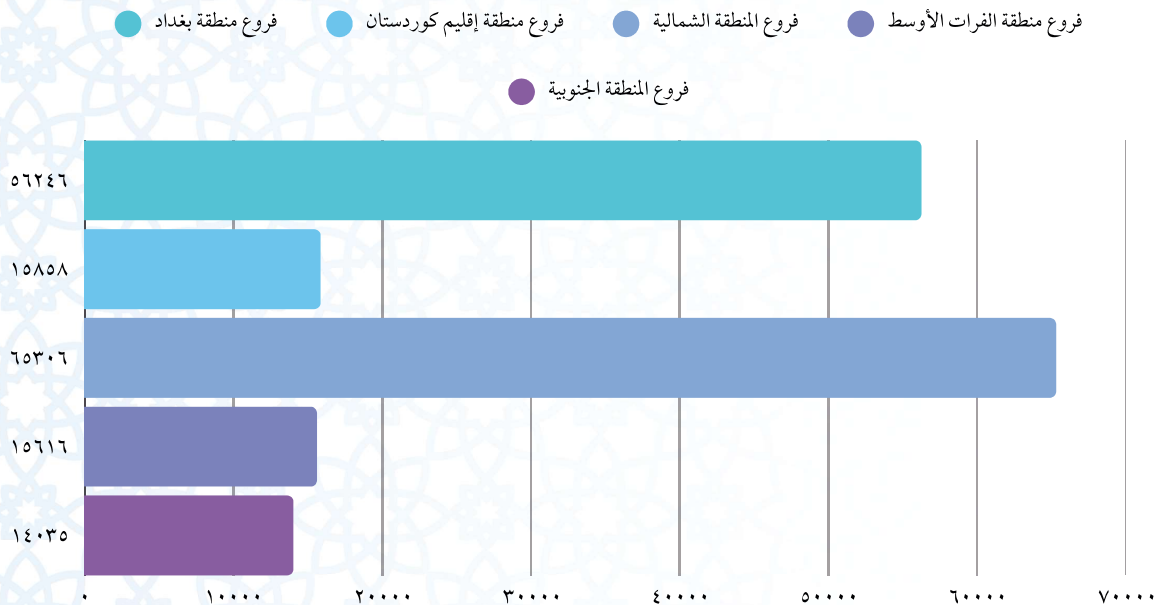
الموقف الإحصائي

الجدول الإحصائية

١. الدعاوى المستلمة :

بلغ العدد الكلي للدعاوى المستلمة لغاية تاريخ ٢٠١١/٦/٣٠ وحسب قانون الهيئة رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ النافذ (١٧٨٥٥٨) دعوى ، تم ترحيل (١١٤٦٦) دعوى الى اللجنة المشكلة بالقانون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٠ موزعة على فرع اربيل (١٠٥٢٣) دعوى و فرع دهوك (٢٥٤) دعوى و فرع الانبار (٦٨٩)، واحالة (١٩) دعوى الى محاكم الاستئناف و اضافة (٧) دعوى استنادا الى الامر الوزاري "٣٨٤" في ٢٠١٦/١١/١٤ وكذلك اضافة دعوى واحدة استناداً الى كتاب محكمة التمييز الاتحادية "٢٢٥٩/الهيئة المدنية/٢٠١٤ في ٢٠١٤/١٢/٢٢ وتنزيل (٢٠) دعوى محالة بين الفروع ليكون العدد الفعلي للدعاوى بذمة الهيئة (١٦٧٠٦١) دعوى ، والجدول الآتي يوضح الدعاوى المستلمة وحسب المناطق : -

ت	الدائرة	عدد الدعاوى المستلمة
١	فروع منطقة بغداد	٥٦٢٤٦
٢	فروع منطقة إقليم كردستان	١٥٨٥٨
٣	فروع المنطقة الشمالية	٦٥٣٠٦
٤	فروع منطقة الفرات الأوسط	١٥٦١٦
٥	فروع المنطقة الجنوبية	١٤٠٣٥
	المجموع	١٦٧٠٦١



الدعاوى المستلمة من قبل فروع الهيئة

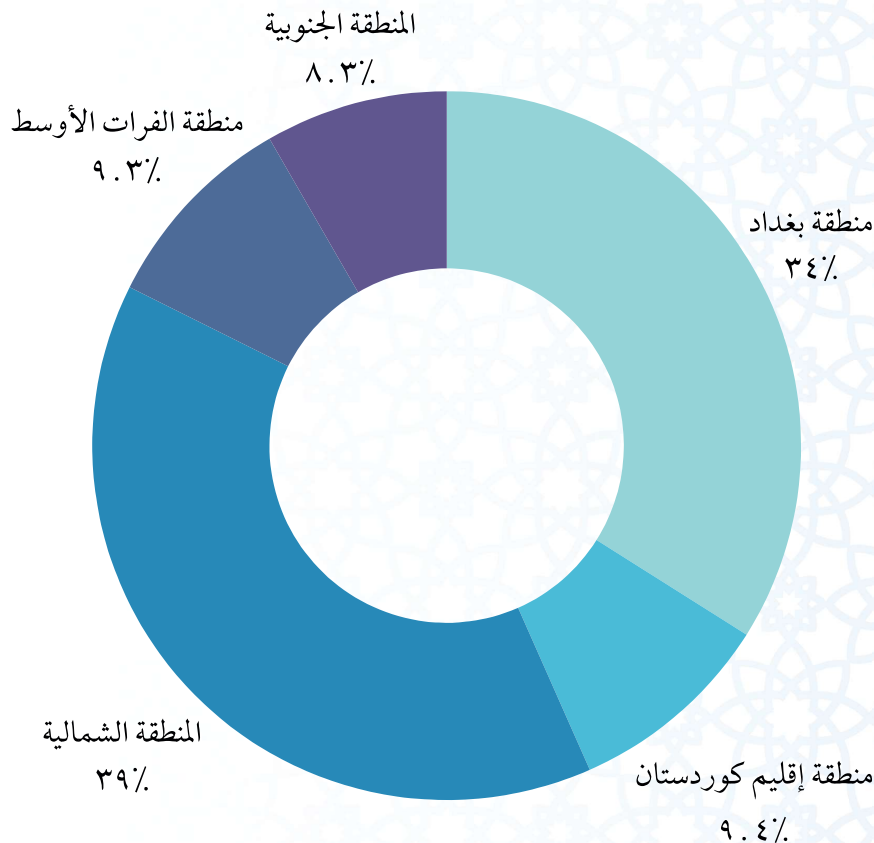
الموقف الإحصائي

٢. الدعاوى المحسومة :

أ. بلغ العدد الكلي للدعاوى المحسومة لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١ من قبل اللجان القضائية التابعة للهيئة في عموم العراق (١٦٨٢٠٣) دعوى منها (١٥١٣٥١) دعوى يكون المدعى عليه فيها إحدى مؤسسات الدولة و(١٦٨٥٢) دعوى يكون المدعى عليه فيها شخص طبيعي أو معنوي من غير أشخاص القانون العام، وأن سبب تجاوز الحسم الكلي للهيئة نسبة (١٠٠٪) يعود الى النظر بالقرار لأكثر من مرة واحدة نتيجة الطعن بالقرارات ونقضها.

جدول يوضح عدد الدعاوى المحسومة حسب المناطق

ت	الدائرة	العدد الكلي للدعاوى المحسومة	النسبة المئوية للحسم الكلي /
١	فروع منطقة بغداد	٥٧٠٩٥	١٠١.٥
٢	فروع منطقة إقليم كردستان	١٥٨٥٨	١٠٠
٣	فروع المنطقة الشمالية	٦٥٥٩٩	١٠٠.٤
٤	فروع منطقة الفرات الأوسط	١٥٦١٦	١٠٠
٥	فروع المنطقة الجنوبية	١٤٠٣٥	١٠٠
	المجموع الكلي	١٦٨٢٠٣	١٠٠.٧

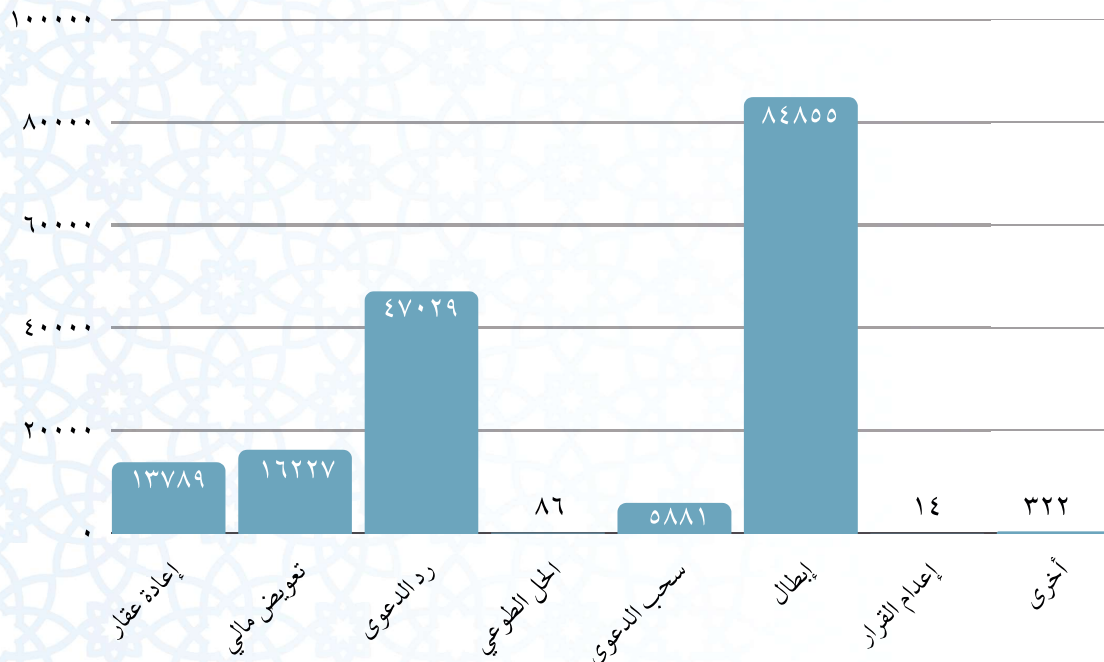


الموقف الإحصائي

ب. الجدول والمخطط الآتيان يوضحان عدد الدعاوى المحسومة حسب نوع القرار لغاية ٢٠٢٥ / ١٢ / ٣١.

ت	الدائرة	عدد الدعاوى الكلي بذمة الفرع	عدد القرارات الصادرة عن اللجان القضائية من حيث نوع القرار								
			إعادة العقار	تعويض مالي	رد الدعوى	الحل الطوعي	سحب الدعوى	إبطال	إعدام قرار	أخرى	المجموع
١	فروع منطقة بغداد	٥٦٢٤٦	٧٣٧٧	٧٢٠٧	١٤٩٠٠	٥٨	١٦٣٤	٢٥٦٧١	١١	٢٣٧	٥٧٠٩٥
٢	فروع منطقة إقليم كردستان	١٥٨٥٨	١١٤	١١٦٦	٤٧٦٣	٧	١٦٧	٩٦٣٧	٠	٤	١٥٨٥٨
٣	فروع المنطقة الشمالية	٦٥٣٠٥	٥٤١٣	٣٢٩٢	٢٢٠٧٢	١٠	١٧٠٦	٣٣٠٥٦	١	٤٩	٦٥٥٩٩
٤	فروع منطقة الفرات الأوسط	١٥٦١٦	٦٩١	٣٨٠٥	٣٧٢٦	١١	٧٩٤	٦٥٦٠	١	٢٨	١٥٦١٦
٥	فروع المنطقة الجنوبية	١٤٠٣٥	١٩٤	٧٥٧	١٥٦٨	٠	١٥٨٠	٩٩٣١	١	٤	١٤٠٣٥
	المجموع الكلي	١٦٧٠٦١	١٣٧٨٩	١٦٢٢٧	٤٧٠٢٩	٨٦	٥٨٨١	٨٤٨٥٥	١٤	٣٢٢	١٦٨٢٠٣

مخطط يبين القرارات الصادرة عن اللجان القضائية لغاية ٢٠٢٥ / ١٢ / ٣١

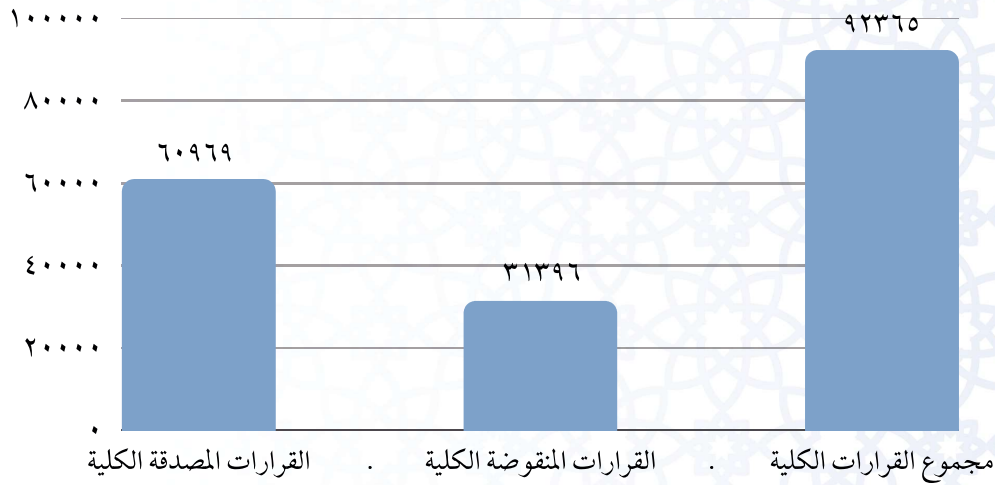


الموقف الإحصائي

٣- القرارات الصادرة عن شعبة الطعن التمييزي :-

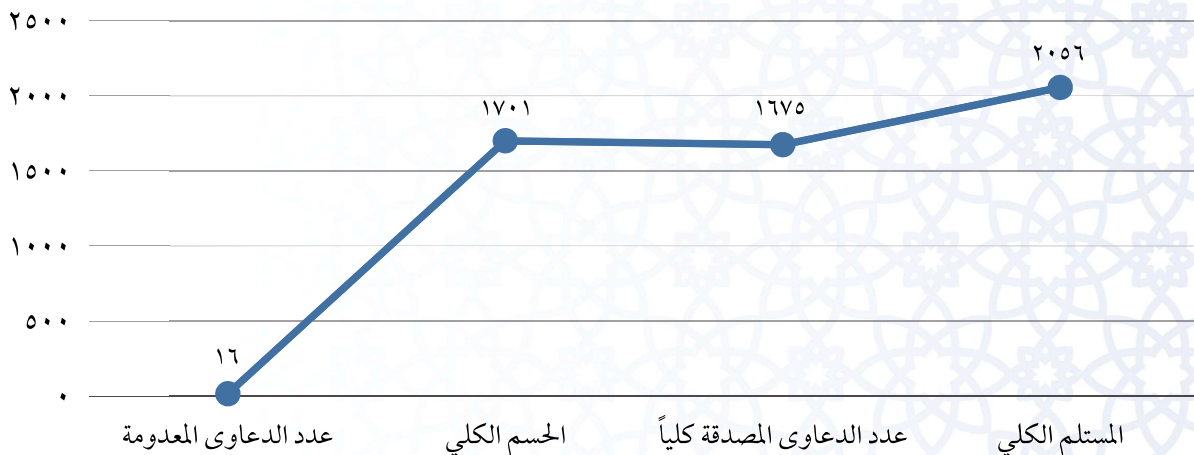
أ. بلغ عدد القرارات الكلية الصادرة عن شعبة الطعن التمييزي لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١ (٩٢٣٦٥) قراراً تمت المصادقة على (٦٠٩٦٩) قراراً منها وتم نقض (٣١٣٩٦) قراراً وبنسبة انجاز بلغت (١٠٣.٧٨٪).

مخطط بياني يوضح مجموع القرارات الصادرة عن شعبة الطعن التمييزي لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١



ب. دعاوى الطعن لمصلحة القانون (يعد الطعن لمصلحة القانون من اكثر الطعون غير الاعتيادية كونه ينصب على القرارات والأحكام الباتة وهذا الطعن وان كان يمس عدة مبادئ قانونية من أهمها حجية الأحكام والقرارات القضائية الا انه يهدف الى حماية المصلحة العامة)، وان أول دعوى تم اللجوء الى طريق الطعن اعلاه فيها وتم استلامها من قبل الهيئة كانت بتاريخ ٢٠١٦/١/٣١.

نسبة الحسم بالنسبة لدعاوى الطعن لمصلحة القانون لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١	الحسم الكلي لدعاوى الطعن لمصلحة القانون لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١	عدد الدعاوى المعدومة (الطعن لمصلحة القانون) لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١	عدد الدعاوى الكلي المصدقة (رد الطعن) لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١	المستلم الكلي لدعاوى الطعن لمصلحة القانون لغاية ٢٠٢٥/١٢/٣١
٨٢.٧٦٪	١٧٠١	١٦	١٦٧٥	٢٠٥٦

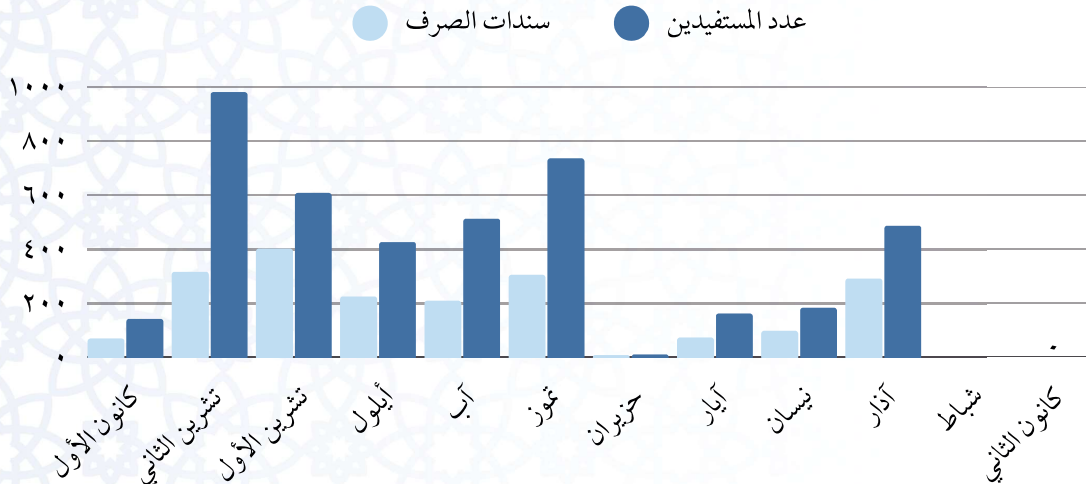


موقف التعويضات

عدد المستفيدين	سندات الصرف	الأشهر
٠	٠	كانون الثاني
٠	٠	شباط
٤٨٦	٢٩١	آذار
١٨٣	٩٨	نيسان
١٦٢	٧٣	آيار
١١	٨	حزيران
٧٣٥	٣٠٥	تموز
٥١٢	٢٠٩	آب
٤٢٦	٢٢٥	أيلول
٦٠٧	٤٠٢	تشرين الأول
٩٨٠	٣١٦	تشرين الثاني
١٤٢	٦٩	كانون الأول
٤٢٤٤	١٩٩٦	المجموع الكلي

ملاحظة : لم يتم إطلاق تمويل حساب الهيئة الخاص بالتعويضات للأشهر (كانون الثاني - شباط - آيار - آب - تشرين الثاني - كانون الأول) ٢٠٢٥ من قبل وزارة المالية الاتحادية

مخطط بياني يوضح عدد القرارات والمستفيدين خلال عام ٢٠٢٥



الموقف الإحصائي

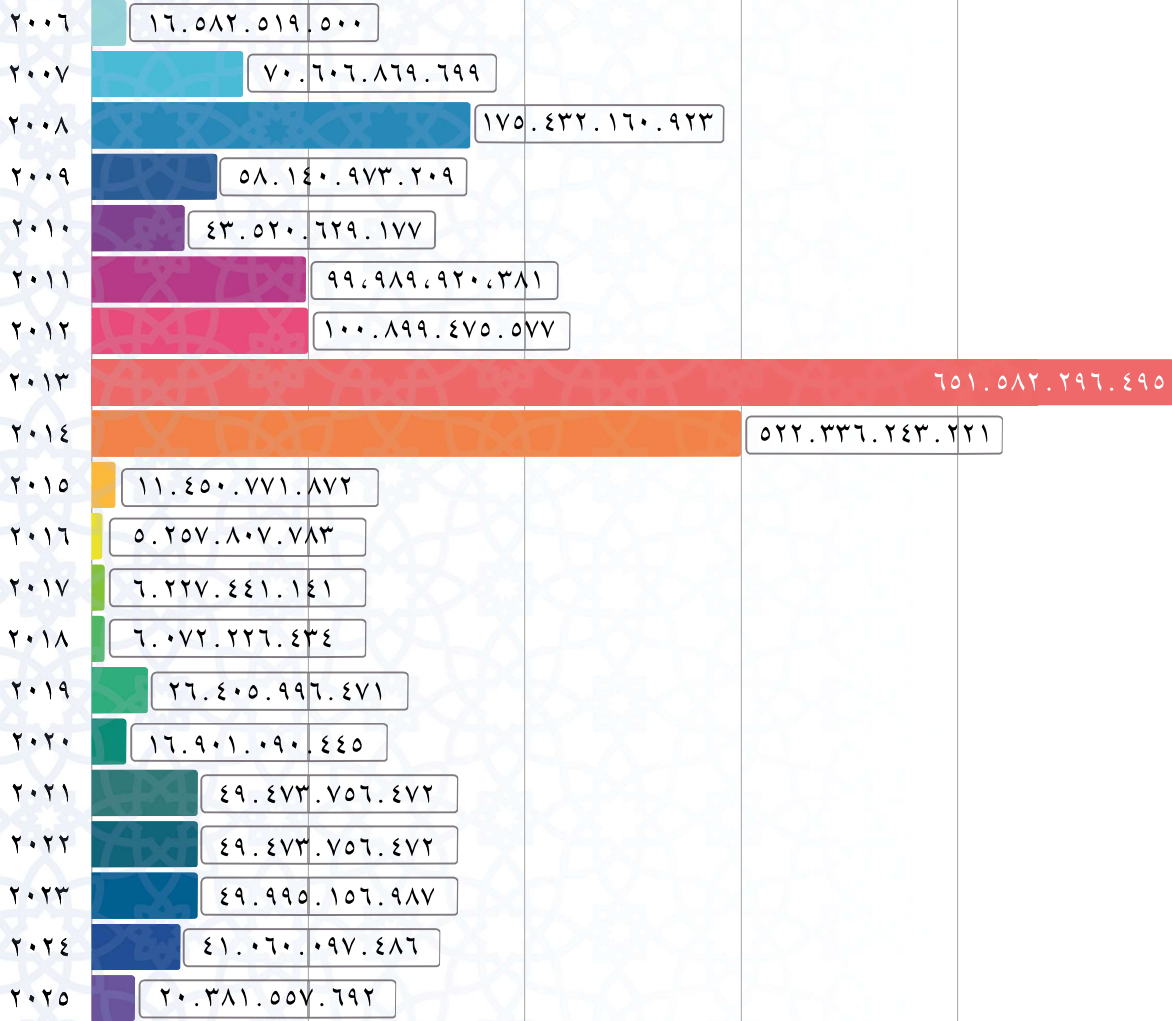
فيما يلي جدول ومخطط بياني موضح فيه عدد سندات الصرف والمستفيدين ومبالغ التعويض موزعة حسب السنوات

السنوات	سندات الصرف	عدد المستفيدين	مبلغ التعويض
٢٠٠٦	١٥	١٧	١٦.٥٨٢.٥١٩.٥٠٠
٢٠٠٧	٣٤٩	٨٣٦	٧٠.١٤٧.١٩٠.٠٧٣
٢٠٠٨	٧٧٢	٢٢٨٠	١٤٢.٧٤١.٧٥٢.٩٦٨
٢٠٠٩	٣٧٣	١٠٢٩	٦٦.٨٢٢.٧٧٢.٢٧٢
٢٠١٠	٢٩٧	٥٨٩	٤١.٤٤٩.٩٩٠.١٧٦
٢٠١١	٧٥٩	١٨٩١	١٠٠.٣٤٢.٩٣٨.١٤٥
٢٠١٢	١١٠٦	٢٧٠٤	١٠٠.٦٣٤.١٠٦.١٠٤
٢٠١٣	٥١٣٧	١٣٤٠٢	٦٤٤.٧٠٣.٣٦٥.٤٦٩
٢٠١٤	٣٨٣٢	٢٠٦٤٨	٥٢٧.٤٠٧.٢٤٣.٦٠١
٢٠١٥	١١٨٣	٥٥٤٤	١٢.٣٤٠.٩٧٨.٩٠١
٢٠١٦	٤١٤	١٣٩٦	٤,٩٣١,٧٩٧,٧٥٧
٢٠١٧	١٠٦٣	٣٨٦٥	٦.٣٥٠.٠٤٧.٥٩٣
٢٠١٨	١٠٤٩	١٨٧٨	٦.٢٦٣.٣٢٦.٣٩٥
٢٠١٩	٢٢٣٠	٣٨٢٧	٢٦.٣١٩.٨٢٧.١٣٦
٢٠٢٠	١٠٥١	١٧٢٩	١٦.٦٠٢.٢٤٦.٩٤٩
٢٠٢١	٤٩٢٥	١٠٣٤٦	٥٠.٤٢٠.٧٤٨.٧٣٦
٢٠٢٢	٤٢٠٠	٨٦٨٠	٤٩.٤٧٣.٧٥٦.٤٧٢
٢٠٢٣	٤٣٥٥	٨٦٩٦	٤٩.٩٩٥.١٥٦.٩٨٧
٢٠٢٤	٣٤٨٧	٧٩٢٣	٤١.٠٦٠.٠٩٧.٤٦٨
٢٠٢٥	١٩٩٦	٤٢٤٤	٢٠.٣٨١.٥٥٧.٦٩٢
المجموع الكلي	٣٨٥٩٣	١٠١٥٢٤	٢.٠٢١.٧٩٠.٧٨٥.٢١١

ملاحظة : تم تأشير الإنخفاض الحاصل في المبالغ المصروفة خلال السنوات من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣ بسبب قلة التخصيصات المالية المرصدة لحساب التعويضات للهيئة من قبل وزارة المالية حيث بلغ المبلغ المخصص للأعوام من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٨ (٦.٢٥٠.٠٠٠.٠٠٠) ستة مليارات ومائتان وخمسون مليون دينار.

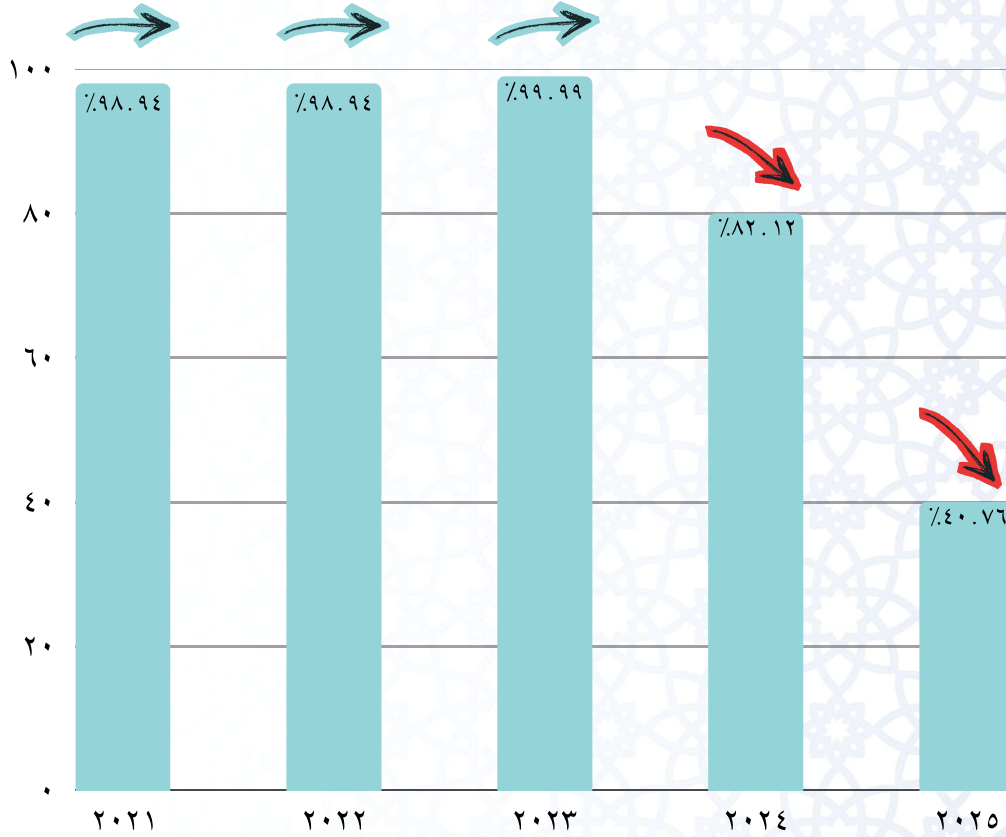
الموقف الإحصائي

مخطط بياني للمبالغ المصروفة للمستفيدين حسب السنوات



وزارة المالية هي المسؤولة عن صرف مبالغ التعويضات وأن الهيئة قد قامت بصرف كافة المبالغ التي ترصدها وزارة المالية للهيئة ضمن الموازنة السنوية كون الهيئة جهة التسليم والمدين في القرارات القضائية هي وزارة المالية

مخطط بياني يوضح نسبة ما تم صرفه من مبالغ تعويضية للمستفيدين ضمن تخصيصات وزارة المالية للأعوام الخمسة الماضية



ملاحظة : إن السبب الرئيسي لإنخفاض نسبة الصرف الواردة في المخطط البياني أعلاه يعود إلى عدم قيام وزارة المالية بإطلاق تمويل كامل التخصيص حيث تم اطلاق تمويل مبلغ (٢٠.٣٨١.٥٥٧.٦٩٢) مليون دينار من مجمل التخصيص السنوي لحساب التعويضات ضمن موازنة العام ٢٠٢٥ والبالغ (٤٩.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠) مليار دينار .

المعوقات

المعوقات

فيما يلي توضيح لما تم تشخيصه من معوقات لسنة ٢٠٢٥ والتي نأمل بتجاوزها سنة ٢٠٢٦ :-

١ عدم استيعاب قانون الهيئة لجميع حالات الاستيلاء على عقارات المواطنين مما أدى الى وجود نقص تشريعي كان من نتيجته ابطال ورد عدد كبير من طلبات المواطنين .

٢ توقف الهيئة عن استقبال طلبات المواطنين بعد تاريخ ٣٠/٦/٢٠١١ استنادا الى المادة (٢٢) من قانونها رقم ١٣ لسنة ٢٠١٠ النافذ ، مما أدى الى تضرر المواطنين بخصوص المدد الممنوحة لهم لتقديم طلباتهم الى هذه الهيئة .

٣ لا يزال مشروع تعديل قانون الهيئة في اروقة مجلس النواب الموقر حيث ان التأخر في اقرار التعديل المذكور أنفا يؤدي الى عدم معالجة حالات العديد من المواطنين المتضررين واريابك عمل الهيئة .

٤ قلة التخصيصات المالية المرصدة لحساب التعويضات المستحقة للمواطنين والتي صدرت لهم قرارات تعويض مكتسبة الدرجة القطعية، حيث تم تخصيص مبلغ (٤٩.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠) تسعة وأربعون مليار وخمسون مليون دينار سنوياً وان هذا المبلغ غير كافي ولا يتناسب مع مبالغ القرارات الجاهزة للصرف ، مع العرض بأنه لم يتم تمويل الهيئة لحساب التعويضات من قبل وزارة المالية للأشهر (كانون الثاني ، شباط ، آيار ، آب ، تشرين الثاني ، كانون الأول) من هذا العام أي ان المبلغ الكلي الممول من قبل وزارة المالية هو (٢٠.٤٣٦.٠٥٢.٧٢) عشرون مليار وأربعمائة وستة وثلاثون مليون وإثنان وخمسون ألف وسبعمائة وثلاثة وعشرون دينار .

٥ قلة المبالغ الممولة لهذه الهيئة لعام ٢٠٢٥ والبالغة (٢٠.٤٣٦.٠٥٢.٧٢٣) عشرون مليار وأربعمائة وستة وثلاثون مليون وإثنان وخمسون ألف وسبعمائة وثلاثة وعشرون دينار والتي لا تتناسب مع المبلغ الاجمالي المطلوب للدعوى المكتسبة الدرجة القطعية البالغ ما يقارب (١.٠١٥.٤١٩.٠١٣.٥٢٥) تريليون وخمسة عشر مليار وأربعمائة وتسعة عشر مليون وثلاثة عشر ألف وخمسمائة وإثنان وخمسون دينار .

٦ عدم تخصيص بناية للهيئة من قبل دائرة عقارات الدولة وصغر حجم البناية المستأجرة .

٧ إستناداً لنص المادة (٢٢) من قانون الهيئة النافذ رقم (١٣) لسنة ٢٠١٠ توقفت الهيئة عن إستلام الطلبات بتأريخ ٣٠/٦/٢٠١١ وتمت إحالة الطلبات المقدمة بعد هذا التأريخ للمحاكم المدنية ولوجود دائرة للهيئة في منطقة إقليم كردستان فإنه تتم إقامة الدعوى الخاصة بالعقارات في تلك المناطق أمام محاكم البداية فيها ويتم تمييز القرارات الصادرة عنها أمام المحاكم التمييزية في الإقليم وليس أمام محكمة التمييز الإتحادية وبالتالي ينتج عن ذلك إحتتمالية صدور قرارات تمييزية متناقضة عن ذات الموضوع .

معالجة المعوقات

١ السير باجراء مشروع قانون التعديل الاول لقانون الهيئة النافذ لغرض شمول جميع حالات الاستيلاء على عقارات المواطنين واستملاكها واطفاء الحقوق التصرفية فيها خلافاً للقانون .

٢ من المؤمل ان يتم فتح باب تقديم اقامة الدعاوى من قبل المواطنين وذلك في حال إقرار تعديل قانون الهيئة وتمديد عملها .

٣ سبق وان تم ارسال مسودة القانون الى مجلس النواب وتم قراءته قراءة اولى وثانية ولم يتم التصويت عليه ومن ثم تم سحب مشروع القانون بموجب كتاب مجلس الوزراء / مكتب ممثل الحكومة في مجلس النواب ذي العدد (٧٨) في ٢٣/٤/٢٠٢٤ لغرض الدراسة .

٤
٥ تمت مفاتحة مكتب رئيس الوزراء بموجب كتابنا ذي العدد (٣٨١٩) في ١٠/١١/٢٠٢٥ ومفاتحة وزارة المالية / مكتب السيدة الوزيرة بموجب كتبنا ذات الأعداد (٩٥٧) في ٢٧/٣/٢٠٢٥ و(١١٢٤) في ٢٤/٤/٢٠٢٤ و(٤٢٢٧) في ١٧/١٢/٢٠٢٥ والتي تضمنت جميعها طلب زيادة التخصيصات المالية المرصدة لحساب التعويضات ليتسنى للهيئة صرف المبالغ المقررة للمواطنين الذين اكتسبت قراراتهم الدرجة القطعية والجاهزة للصرف والترح الشديد الذي تتعرض له الهيئة من كثرة مراجعة المواطنين الذين مضى على صدور قرارات ملزمة بتسديد المبالغ لهم فترة طويلة دون ان تتم صرفها اليهم بسبب عدم قيام وزارة المالية بتخصيص المبالغ المطلوبة لهم .

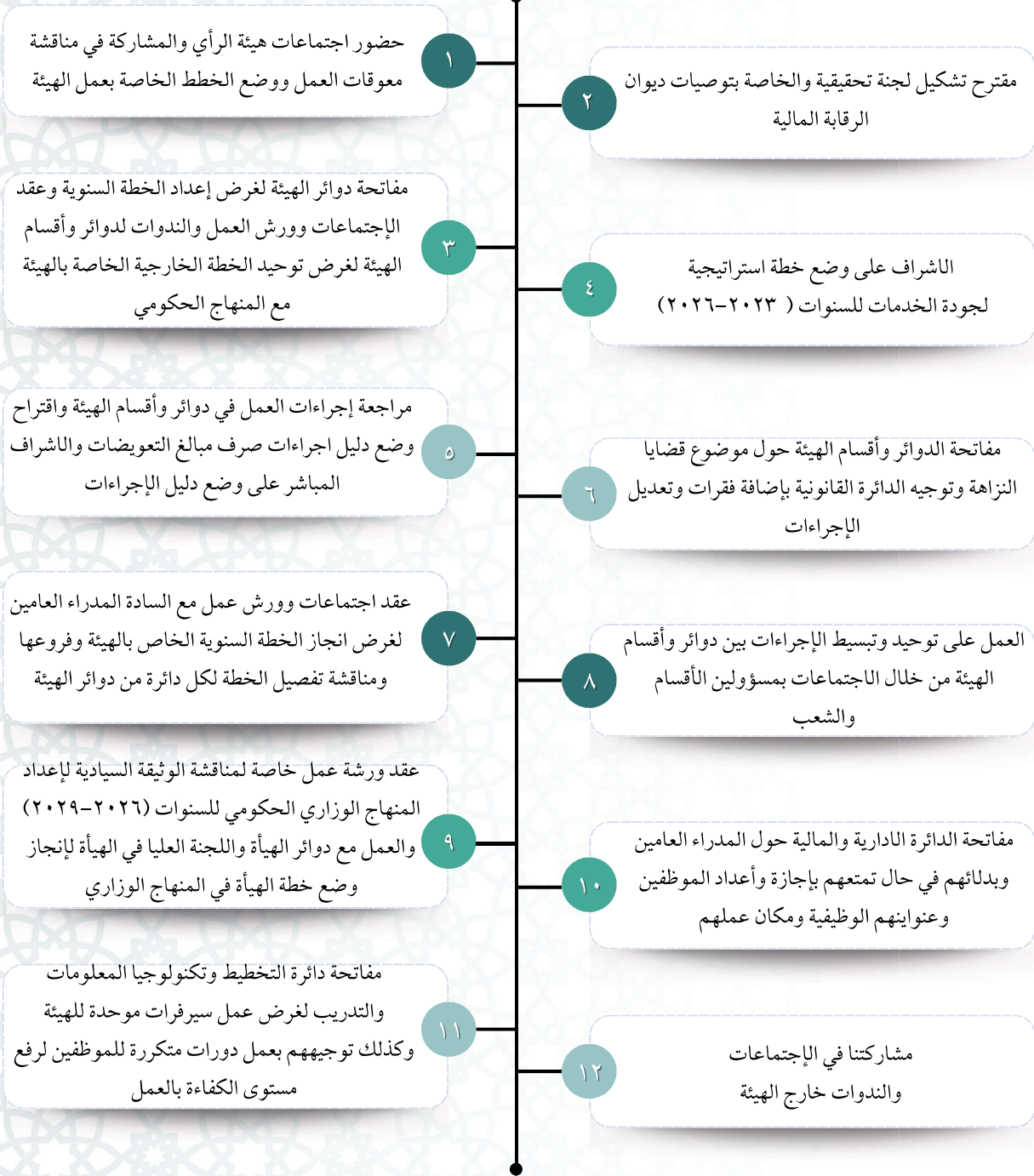
٦ تم مفاتحة وزارة المالية / دائرة عقارات الدولة بموجب كتبنا بالأعداد (١٠٢٤) في ٧/٤/٢٠٢٥ و(١٩٣٦) في ٢٣/٧/٢٠٢٥ و(٢٧٨٩) في ١٧/٩/٢٠٢٥ والمعطوفة على مضمون كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء / الدائرة الإدارية والمالية بالعدد (أ.د.م ٣/١/٣٠/٤٢/٢٢٤٩) في ٢٦/٣/٢٠٢٥ وكتاب ديوان الرقابة المالية الإتحادي / مكتب رئيس الديوان بالعدد (٦٤١٣) في ٥/٣/٢٠٢٥ وقد ورد كتاب وزارة المالية / دائرة عقارات الدولة بالعدد (٤٦١٢١) في ١٥/١٢/٢٠٢٥ متضمناً الاعتذار عن تخصيص بناية للهيئة .

٧ بالنسبة للقرارات التمييزية الصادرة عن المحاكم التمييزية في منطقة إقليم كردستان فإن معالجة هذا الموضوع يتطلب تدخل تشريعي لحصر نظر هذه الطلبات أمام محكمة التمييز الإتحادية .

الملاحق

ونشاطات الأقسام والدوائر

نشاط السيد مستشار رئيس الهيئة



٢
انجاز المعاملات التعويضية بالتنسيق مع كافة الدوائر

١
التنسيق العالي مع جهات ذات العلاقة لغرض تنظيم اللقاءات والاجتماعات لتحقيق اهداف مشتركة تصب في مصلحة عمل الهيئة

٤
تنظيم مقابلات للمواطنين بالتنسيق مع قسم شؤون المواطنين

٣
مشاركة الموظفين في الدورات الداخلية والخارجية لتنمية مهارات الموظفين

٦
تنظيم اجتماعات ومقابلات واتصالات سيادة القاضي رئيس الهيئة

٥
تنظيم العمل الاداري بالتنسيق مع بقية دوائر واقسام الهيئة وفروعها.

٨
متابعة الكتب والمطالعات التي تحرر من دوائر واقسام وفروع الهيئة و تنظيم المخاطبات والمحركات الرسمية للوزارات والدوائر الرسمية والجهات الاخرى

٧
ارسال المراسلات السرية الصادرة من الهيئة الى الجهات الاخرى.

١٠
متابعة شؤون الحراس المدنيين والحمايات في الهيئة

٩
متابعة عمل الاقسام بصورة دورية وتشكيل لجان مستمرة لمواكبة عمل هذه الاقسام (التعويضات/القانونية/التخطيط/الادارية والمالية...الخ)

١٢
متابعة العلاقات العامة مع الجهات ذات العلاقة

١١
متابعة شعبة البريد المركزي وتنظيم العمل فيها

نشاطات قسم شؤون المواطنين

٣٠

طلبات المواطنين
(صرف المبلغ المتبقي)

٥

الاستفسارات والشكاوى على موقع
حكومة المواطن الالكترونية

١٤١

طلبات المواطنين
(تجزئة)

١٨٢٠

إتصالات المواطنين على
الخط الساخن

١ استلام طلبات وشكاوي المواطنين وعرضها على انظار السيد رئيس الهيئة وحسب نوع الطلب ومتابعته بعد مخاطبة الدوائر ذات العلاقة حسب العائدية.

٢ تنظيم مقابلات المواطنين ولقائهم بالسيد رئيس الهيئة يوم الثلاثاء من كل اسبوع للوقوف عند احتياجاتهم وتذليل كافة العقبات.

٣ استلام طلبات المستفيدين (صرف المبلغ المتبقي والتجزئة) الكترونياً وحضورياً من قرارات اللجان القضائية المكتسبة الدرجة القطعية عن طريق الاستمارة الالكترونية الخاص بذلك.

٤ إشراك موظفي القسم في دورات تدريبية لرفع قدرتهم وتنمية مهاراتهم الوظيفية.

٥ متابعة الطلبات الخاصة بالمواطنين مع الدوائر والأقسام المعنية وإعلامهم بإجراءات إنجاز تلك الطلبات.

٦ استقبال اتصالات وطلبات المواطنين عبر الخط الساخن والاجابة عنها بعد متابعتها في الاقسام المعنية.

نشاط الدائرة القانونية

قسم الشؤون القانونية

القضايا الجزائية المقامة أمام هيئة النزاهة

ت	رقم القضية	اسم المحكمة	موضوعها	الملاحظات والمرحلة التي وصلت إليها القضية
١	٢٠٢٣/١ق/٢٦٤٢	هيئة النزاهة مديرية تحقيق بغداد	قيام موظفين في المصرف الصناعي باختلاس مبالغ مالية مودعة بدمتهم من خلال تكرار مبالغ الصكوك المصروفة في هذه الهيئة	قيد الإجراءات التحقيقية
٢	٢٠٢٤/٣ق/١٥٥٩	هيئة النزاهة مديرية تحقيق بغداد	شكوى السيد رسول بدر جاسم بخصوص عدم تخصيص قطعة أرض سكنية له	حُسمت

الدعاوى المقامة أمام محكمة قضاء الموظفين ومحكمة القضاء الإداري

ت	رقم الدعوى	اسم المدعي (المعتز)	اسم المدعى عليه (المعتز عليه)	اسم المحكمة	موضوع الدعوى	مصير الدعوى
١	٢٠٢٥/١ق/١١٣٠	رضوان طارق هاشم	الهيئة	محكمة قضاء الموظفين	معادلة شهادة	ابطال عريضة الدعوى
٢	٢٠٢٥/م/٢١١٤	محسن هادي عبد علي	الهيئة	محكمة قضاء الموظفين	معادلة شهادة	ابطال عريضة الدعوى
٣	٢٠٢٥/م/٢٨٧٨	رافل ياسين خضير	الهيئة	محكمة قضاء الموظفين	الغاء أمر ديواني	قيد المرافعة
٤	٢٠٢٥/م/٣٧٩	علي كاظم ابراهيم	الهيئة	محكمة قضاء الموظفين	احتساب شهادة	رد الدعوى
٥	٢٠٢٥/م/٥٧٧٩	رائد حسين علي	الهيئة	محكمة القضاء الإداري	تسديد أجور دراسية	نقض القرار قيد المرافعة

نشاط الدائرة القانونية

الدعاوى المقامة أمام محاكم البداية والإستئناف

ت	رقم الدعوى	اسم المدعي	اسم المدعى عليه	اسم المحكمة	موضوع الدعوى	نتيجة الدعوى
١	٢٠٢٥/ب/١٦١١	علي جواد شنته	الهيئة	بداءة بغداد الجديدة	اضافة اسم المدعي ضمن اسماء الورثة في دعاوى المرقمة (٣٦٠٨٧١) و (٨٩٦١٩٤) و (٨٩٩٢٧٨)	صدر قرار برد الدعوى
٢	٢٠٢٥/ب/٥٩٥	وداد حسين علي	الهيئة	بداءة الكرادة	اضافة اسم المدعي ضمن اسماء الورثة في دعاوى المرقمة (٨٩٨٨١٦)	ابطال عريضة الدعوى
٣	١٤١ / اتحادية/ ٢٠٢٥	عز الدين غازي عاصي	الهيئة لغرض الاستيضاح	المحكمة الاتحادية العليا	الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٨٢٤) في ١٩٧٦/٧/١٦	رد الدعوى
٤	١٤٢ / اتحادية/ ٢٠٢٥	كلخاثر حبيب حسين	الهيئة لغرض الاستيضاح	المحكمة الاتحادية العليا	الغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (٩٤٩) في (١٩٧٧)	رد الدعوى

ملاحظة : إن الدعاوى المذكورة في الجداول أعلاه هي قيد الإجراءات القضائية والهيئة مستمرة بمتابعتها من قبل ممثليها القانونيين

قسم كشف الذمة المالية

ت	نوع الإجراء	المنجز
١	تبليغ السادة المدراء العاميين بتقديم إستمارة كشف الذمة المالية ضمن المدة المحددة التي نص عليها القانون	تم الإنجاز
٢	تزويد هيئة النزاهة بالمتغيرات التي تطرأ على مناصب المكلفين من نقل أو تقاعد أو إعفاء من المنصب أو غيرها	تم الإنجاز

نشاط الدائرة القانونية

نشاط شعبة العقود

ت	نوع الإجراء	الجهة المتعاقد معها	مبلغ العقد	مدة العقد
١	عقد إيجار بناية مقر الهيئة	المؤجر ورثة سعاد توفيق بطي	(١٨٠،٠٠٠،٠٠٠) مائة وثمانون مليون دينار فقط سنوياً	لم يتم توقيع العقد مع أصحاب البناية بالرغم من تبليغهم وذلك لعدم رغبتهم بتجديد العقد
٢	عقد إيجار بناية فروع منطقة الفرات الأوسط في كربلاء المقدسة	المؤجر صالح مهدي رزاق	(١،٤٠٠،٠٠٠) مليون وأربعمائة ألف دينار شهرياً	من تأريخ ٢٠٢٥/١/١ ولغاية ٢٠٢٦/١٢/٣١
٣	عقد خدمة الإنترنت	وزارة الإتصالات / الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية لتجهيز خدمة الإنترنت	(٩٩٠،٠٠٠) تسعمائة وتسعون ألف دينار شهرياً	من تأريخ ٢٠٢٥/٦/١٤ ولغاية ٢٠٢٥/٦/١٤
٤	عقد تحصيل الأموال عبر أجهزة نقاط البيع (POS)	المصرف الصناعي	/	سنة من تأريخ توقيع العقد

نشاط شعبة اللجان التحقيقية

١ الإستجابات

١١ اللجان التحقيقية

ملاحظة : إن حسم الدعاوى المقامة على الهيئة أو التي تقام من قبل الهيئة من مهام المحاكم سواء المدنية أو الجزائية وليس بإمكان هذه الهيئة إلزام القضاء بسرعة حسمها

نشاط شعبة البحوث والدراسات القانونية

إنجاز مشروع قاعدة بيانات
القرارات والفتاوى الصادرة عن
مجلس الدولة وتحديثها

إنجاز مشروع قاعدة بيانات
شاملة لجريدة الوقائع العراقية
وتحديثها

إنشاء مكتبة قانونية متخصصة
تُعنى بجمع وتنظيم الكتب
والرسائل والبحوث والمراجع
القانونية

نشاط الدائرة القانونية

قسم التعويضات



عدد الدعاوى الأصلية والفرعية المنجزة لعام ٢٠٢٥



٣.٠٣٥.٣٣١.٧٧٢.٣٣١

المبلغ التقريبي للدعاوى التعويضية المكتسبة الدرجة القطعية
ثلاثة ترليونات وخمسة وثلاثون ملياراً وثلاثمائة وواحد وثلاثون مليوناً
وسبعمائة وإثنان وسبعون ألفاً وثلاثمائة وواحد وثلاثون ديناراً

نشاط الدائرة الإدارية والمالية

أولاً : قسم ادارة الموارد البشرية

فيما يأتي جدولاً يتضمن الدرجات والعناوين الوظيفية الشاغرة والمشغولة فعلاً لغاية ٢٠٢٤

المجموع	الشاغر	المشغول		الدرجة	العنوان الوظيفي
		أناث	ذكور		
١	٠	٠	١	خاصة (علياً)	مستشار
١	٠	٠	١		
٩	٣	١	٥	عليا ب	مدير عام
٩	٣	١	٥		
٨	٠	٣	٥	الأولى	مستشار قانوني للوزارة
٨	٠	٣	٥		
٢	٠	٠	٢		مدير أقدم
١	٠	٠	١		مدير فني أقدم
٢	٠	٠	٢		رئيس مهندسين أقدم
١	٠	٠	١	الثانية	رئيس مهندسين زراعيين أقدم
١	٠	١	٠		مدير حسابات أقدم
١	٠	٠	١		مدير تدقيق أقدم
١٥	٠	٩	٦		مستشار قانوني مساعد
٢٣	٠	١٠	١٣		
٢١	٠	٤	١٧		مدير
١٠	٠	٠	١٠		مدير فني
٦	٠	١	٥		رئيس مهندسين
٢	٠	٠	٢		رئيس مهندسين زراعيين
٤	٠	٠	٤	الثالثة	رئيس مترجمين
٨	٠	٢	٦		رئيس مبرمجين
٥	٠	١	٤		مدير حسابات
٣	٠	٣	٠		مدير تدقيق
٢٤	٠	٨	١٦		مشاور قانوني أقدم
٨٣	٠	١٩	٦٤		

نشاط الدائرة الإدارية والمالية

المجموع	الشاعر	المشغول		الدرجة	العنوان الوظيفي
		أناث	ذكور		
٦١	١	١٠	٥٠	الرابعة	معاون مدير
٣٠	٠	٠	٣٠		معاون مدير فني
٩	٠	٣	٦		معاون رئيس مهندسين
١	٠	٠	١		معاون رئيس مهندسين زراعيين
٤	٠	١	٣		معاون رئيس مترجمين
١٠	٠	١	٩		معاون رئيس مبرمجين
١٩	٠	٨	١١		معاون مدير حسابات
٢	٠	١	١		معاون مدير تدقيق
٢٤	٠	٩	١٥		مشاور قانوني
١	٠	٠	١		معاون مدير اعلامي
٢	٠	٢	٠		محاسب قانوني رابع
١٦٣	١	٣٥	١٢٧		
٢٢	٠	٥	١٧	الخامسة	رئيس ملاحظين
١٥	٠	٢	١٣		رئيس ملاحظين فني
١	٠	٠	١		محقق ثالث
١	٠	٠	١		مساعد مشاور سياسي
٤	٠	٢	٢		مهندس أقدم
٤	٠	٤	٠		مترجم أقدم
١	٠	١	٠		احصائي أقدم
٤	٠	٢	٢		مبرمج أقدم
٢١	٠	١	٢٠		رئيس حرفيين أقدم
٦	٠	٢	٤		محاسب أقدم
٢	٠	٠	٢		مدقق أقدم
١٥	٠	٧	٨		مشاور قانوني مساعد
١	٠	٠	١		رئيس كتاب طباعة
١٤	٠	٠	١٤		رئيس سواق أقدم
٤	٠	١	٤		رئيس ملاحظين إعلامي
٩	٠	٠	٩	رئيس حراس أقدم	
١٢٤	٠	٢٦	٩٨		

نشاط الدائرة الإدارية والمالية

المجموع	الشاعر	المشغول		الدرجة	العنوان الوظيفي
		أناث	ذكور		
١٧	٠	٥	١٢	السادسة	ملاحظ
٣	٠	٠	٣		ملاحظ فني
١	٠	٠	١		مصصح
١	٠	٠	١		مبرمج
١٨	٠	٢	١٦		رئيس حرفيين
٥	٠	١	٤		محاسب
١	٠	٠	١		مدقق
٧	٠	٣	٤		قانوني
١	٠	٠	١		معاون رئيس كاتب طباعة
٢١	٠	٠	٢١		رئيس سواق
١١	٠	١	١٠		مبلغ أقدم
١٤	١	١	١٢		رئيس حراس
١٠٠	١	١٣	٨٦		
٥	٠	٢	٣	السابعة	معاون ملاحظ
١	٠	٠	١		معاون ملاحظ فني
٧	٠	١	٦		معاون رئيس حرفيين
٢	٠	٠	٢		معاون قانوني
١١	٠	٠	١١		معاون رئيس سواق
١	٠	٠	١		مبلغ أول
١٠	٠	٠	١٠		معاون رئيس حراس
٣٧	٠	٣	٣٤		
٥	٠	١	٤		حرفي أقدم
١	٠	٠	١		كاتب طباعة أول
٢	٠	٠	٢		سائق أقدم
٥	٠	٠	٥		حارس أقدم
١٣	٠	١	١٢		
٢	٠	٠	٢		حرفي أول
٢	٠	٠	٢		
٥٦٣	٥	١١١	٤٤٧	المجموع النهائي	

ملاحظة : تمت المصادقة على ملك هذه الهيئة للفترة من ١/٧/٢٠٢٠ ولغاية ٣١/١٢/٢٠٢٤ بموجب كتاب وزارة المالية / دائرة الموازنة بالعدد (٢٦٨٥٩) في ١٨/٣/٢٠٢٥ .

نشاط الدائرة الإدارية والمالية

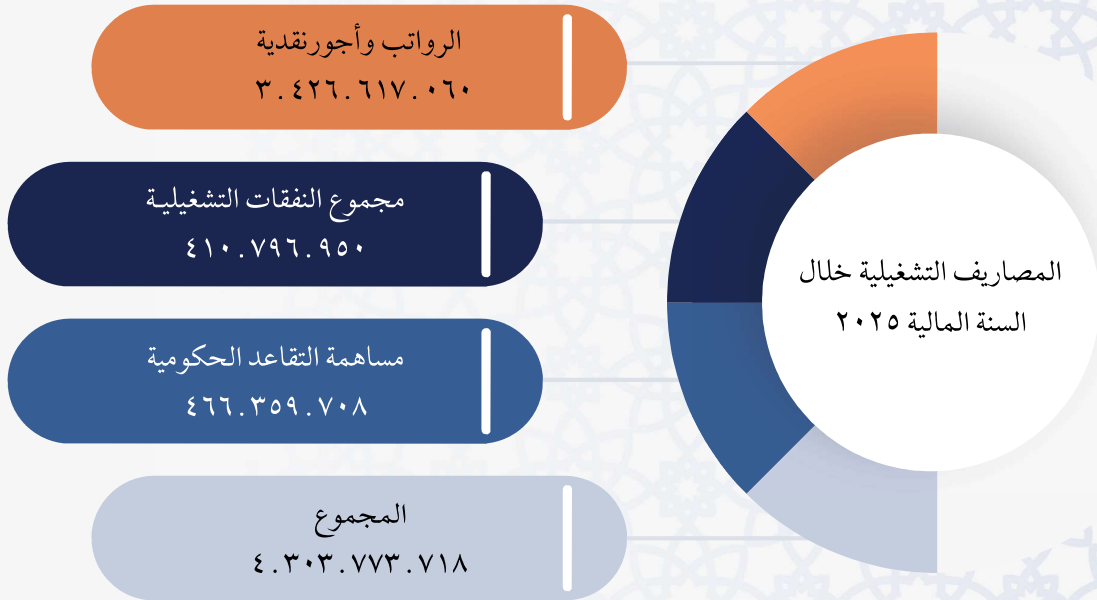
لا يوجد	عدد الموظفين الذين تم تعيينهم لعام ٢٠٢٥
لا يوجد	عدد الموظفين الذين تم إعادة تعيينهم لعام ٢٠٢٥
١٩٣	عدد الموظفين الذين تم تنسيبهم لعام ٢٠٢٥
١٦	عدد الموظفين الذين تم نقلهم لعام ٢٠٢٥
٢٥٨	عدد الأوامر الوزارية الصادرة لعام ٢٠٢٥
٣١٨٥	عدد الأوامر الإدارية الصادرة لعام ٢٠٢٥
لا يوجد موظفين في هذه الهيئة بصفة عقد	
٥٥٤	عدد المطالعات عام ٢٠٢٥

اجمالي المبالغ المصروفة الخاصة بحساب التعويضات للمستفيدين لعام ٢٠٢٥

مجموع المبالغ الممولة ضمن تخصيصات الهيئة الخاصة بالتعويضات (٢٠.٣٨٢.٦٠٩.٦٧٢) عشرون مليار وثلاثمائة وإثنان وثمانون مليون وستمائة وتسعة آلاف وستمائة وإثنان وسبعون دينار.

المبالغ المصروفة خلال عام ٢٠٢٥ ضمن تخصيصات الهيئة + العمولات المصرفية (٢٠.٣٨٢.٥٨٩.٧٣٠) عشرون مليار وثلاثمائة وإثنان وثمانون مليون وخمسمائة وتسعة وثمانون ألف وسبعمائة وثلاثون دينار.

بلغ عدد المستفيدين من مبالغ التعويضات المصروفة (٤٢٤٤) مستفيد وبلغت عدد القرارات المصروفة (١٩٩٦) سند صرف خلال عام ٢٠٢٥.



نشاط قسم الشؤون المالية

١ مجموع الإيرادات النهائية لسنة ٢٠٢٥ بلغت (١٧١.٤٠٨.٠٤٤) فقط مائة وواحد وسبعون مليون وأربعمائة وثمانية آلاف وأربعة وأربعون دينار.

٢ مجموع المنح الحكومية وغير الحكومية (جهات اخرى) (لاتوجد).

٣ مجموع الإيرادات مع المنح (١٧١.٤٠٨.٠٤٤) فقط مائة وواحد وسبعون مليون وأربعمائة وثمانية آلاف وأربعة وأربعون دينار.

٤ المصروفات التشغيلية النهائية لسنة ٢٠٢٥ بلغت (٧.٨٨١,٠١٩,٩٥٣) فقط سبعة مليارات وثمانمائة وواحد وثمانون مليون وتسعة عشر ألف وتسعمائة وثلاثة وخمسون دينار.

بيان التخصيصات المالية المنقحة للجهة الخاضعة للرقابة لسنة ٢٠٢٥

١٠.٩٨٦.٥٦٠.٨٤٢

التخصيصات التشغيلية

٤٩.١٠٠.٠٠٠.٠٠٠

تخصيصات التعويضات

٦٠.٠٨٦.٥٦٠.٨٤٢

اجمالي التخصيصات

نشاط قسم الشؤون المالية

الحسابات الختامية لعام ٢٠٢٥

المتقني من التخصيصات	تخصيصات	المجموع	الشهر الحالي	مدور من الشهر السابق	التفاصيل	تفاصيل النوع	نوع	مادة	فصل	نوع النفقة	استمارة
٣١.٨٢٢.٩٥١.١٥٩	٦٠.٠٨٦.٥٦٠.٨٤٢	٢٨.٢٦٣.٦٠٩.٦٨٣		٢٨.٢٦٣.٦٠٩.٦٨٣	المجموع الكلي						٢
٣.١٠٥.٥٤٠.٨٨٩	١٠.٩٨٦.٥٦٠.٨٤٢	٧.٨٨١.٠١٩.٩٥٣		٧.٨٨١.٠١٩.٩٥٣	التشغيلي (جارية + رأسمالية)						٢
٢.١١٠.٣٤٢.٨٨٩	٩.٩٩١.٢٢٢.٨٤٢	٧.٨٨٠.٨٧٩.٩٥٣		٧.٨٨٠.٨٧٩.٩٥٣	النفقات الجارية					١	٢
١.٣٤٨.٦٤٣.٨٣٩	٨.٨١٨.٨٦٦.٨٤٢	٧.٤٧٠.٢٢٣.٠٠٣		٧.٤٧٠.٢٢٣.٠٠٣	تعويضات الموظفين				١	١	٢
٤٦٣.١٥١.٦٤٧	٣.٨٨٩.٧٦٨.٧٠٧	٣.٤٢٦.٦١٧.٠٦٠		٣.٤٢٦.٦١٧.٠٦٠	الرواتب والأجور			١	١	١	٢
٤٦٣.١٥١.٦٤٧	٣.٨٨٩.٧٦٨.٧٠٧	٣.٤٢٦.٦١٧.٠٦٠		٣.٤٢٦.٦١٧.٠٦٠	رواتب		١	١	١	١	٢
٤.٤٤٥.٠٠٠	٢٩.٨٤٥.٠٠٠	٢٥.٤٠٠.٠٠٠		٢٥.٤٠٠.٠٠٠	مكافآت المنتسبين			٢	١	١	٢
					أجور المحاضرات			٤	١	١	٢
٣.٣٠١.٠٠٠	٢٨.٥١٥.٠٠٠	٢٥.٢١٤.٠٠٠		٢٥.٢١٤.٠٠٠	الأعمال الإضافية			٩	١	١	٢
٧٩١.٧١٢.٥٥٩	٤.٣١٨.٣٤٤.٧٩٤	٣.٥٢٦.٦٣٢.٢٣٥		٣.٥٢٦.٦٣٢.٢٣٥	المخصصات			١٠	١	١	٢
٥٤.٤٩١.٧٧١	٢٢٤.٤٧٥.٢٤٢	١٦٩.٩٨٣.٤٧١		١٦٩.٩٨٣.٤٧١	مخصصات الخطورة		١	١٠	١	١	٢
					مخصصات رقابية		٥	١٠	١	١	٢
٦.٤٠٩.٠٠٣	١٨١.٠٤١.٢٥٧	١٧٤.٦٣٢.٢٥٤		١٧٤.٦٣٢.٢٥٤	مخصصات المنصب		٦	١٠	١	١	٢
٣٥.٢٨٨.١٥١	١١٢.٦٤٠.٧١٥	٧٧.٣٥٢.٥٦٤		٧٧.٣٥٢.٥٦٤	مخصصات الموقع الجغرافي		١٢	١٠	١	١	٢
٩٦.١٦٦.٨٢٤	١.٢١١.٨٩٣.٢٧٢	١.١١٥.٧٢٦.٤٤٨		١.١١٥.٧٢٦.٤٤٨	مخصصات الشهادة		١٤	١٠	١	١	٢
٢٩.٤٧٦.٢٧٢	١١٦.٥٨٣.٨٢٧	٨٧.١٠٧.٥٥٥		٨٧.١٠٧.٥٥٥	مخصصات حرقه		١٥	١٠	١	١	٢
٧١.٠٩٩.٩٣٤	٣٠٧.٨١٦.٢٦٦	٢٣٦.٧١٦.٣٣٢		٢٣٦.٧١٦.٣٣٢	مخصصات إعالة		١٦	١٠	١	١	٢
٢٤.٠٥٦.٩٩٣	١٤٩.٥٥٥.٣٢٥	١٢٥.٤٩٨.٣٣٢		١٢٥.٤٩٨.٣٣٢	مخصصات أطفال		١٧	١٠	١	١	٢
٣٩.١٩٠.٩٦٨	١٤٥.١٦٧.٢٠٠	١٠٥.٩٧٦.٢٣٢		١٠٥.٩٧٦.٢٣٢	مخصصات مهنية		١٨	١٠	١	١	٢
٤.٢٥٠.٣٢١	٤٦.٣٧٤.٧٩٢	٤٢.١٢٤.٤٧١		٤٢.١٢٤.٤٧١	مخصصات هندسية		٢٠	١٠	١	١	٢
٤٣١.٢٨٢.٣٢٢	١.٨٢٢.٧٩٦.٨٩٨	١.٣٩١.٥١٤.٥٧٦		١.٣٩١.٥١٤.٥٧٦	مخصصات خاصة		٢١	١٠	١	١	٢
					مخصصات عدم مواولة مهنة		٢٢	١٠	١	١	٢
٨٦.٠٣٣.٦٣٣	٥٥٢.٣٩٣.٣٤١	٤٦٦.٣٥٩.٧٠٨		٤٦٦.٣٥٩.٧٠٨	مساهمة التقاعد الحكومية			١٢	١	١	٢
٢٦٦.٤٧٥.٨٥٠	٤٣٧.٠٣٦.٠٠٠	١٧٠.٥٦٠.١٥٠		١٧٠.٥٦٠.١٥٠	المستلزمات الخدمية				٢	١	٢
٨٥.٠١٢.٠٠٠	٨٨.٩٧٧.٠٠٠	٣.٩٦٥.٠٠٠		٣.٩٦٥.٠٠٠	نفقات السفر			١	٢	١	٢
٤٠.٥٠٠.٠٠٠	٤٢.٧٨٠.٠٠٠	٢.٢٨٠.٠٠٠		٢.٢٨٠.٠٠٠	النفقات الليلية		١	١	٢	١	٢
١٣.٦٠٩.٠٠٠	١٤.٦٩٤.٠٠٠	١.٠٨٥.٠٠٠		١.٠٨٥.٠٠٠	نفقات وسائط النقل		٢	١	٢	١	٢

نشاط قسم الشؤون المالية

المتبقي من التخصيصات	تخصيصات	المجموع	الشهر الحالي	مدور من الشهر السابق	التفاصيل	تفاصيل النوع	نوع	مادة	فصل	نوع النفقة	استمارة
٣٠.٩٠٣.٠٠٠	٣١.٥٠٣.٠٠٠	٦٠٠.٠٠٠		٦٠٠.٠٠٠	نفقات السكن		٣	١	٢	١	٢
					نفقات الايفاد			٢	٢	١	٢
					النفقات الليلية		١	٢	٢	١	٢
					نفقات وسائل النقل		٢	٢	٢	١	٢
					نفقات السكن		٣	٢	٢	١	٢
١.١٠١.٠٠٠	١.١٠١.٠٠٠				النشر والإعلام			٤	٢	١	٢
					نفقات النشر		١	٤	٢	١	٢
١.١٠١.٠٠٠	١.١٠١.٠٠٠				الإشتراك في الصحف		٣	٤	٢	١	٢
٩٣.٥٨٣.٠٠٠	٢٠٠.٣٨٣.٠٠٠	١٠٦.٨٠٠.٠٠٠		١٠٦.٨٠٠.٠٠٠	ايجار المباني والأراضي			٥	٢	١	٢
٩٣.٥٨٣.٠٠٠	٢٠٠.٣٨٣.٠٠٠	١٠٦.٨٠٠.٠٠٠		١٠٦.٨٠٠.٠٠٠	ايجار المباني		١	٥	٢	١	٢
					ايجارات أخرى		٣	٥	٢	١	٢
٥.٢٠٢.١٠٠	١٨.٣٣٣.٠٠٠	١٣.١٣٠.٩٠٠		١٣.١٣٠.٩٠٠	ايجار مكائن ومعدات ووسائل نقل			٦	٢	١	٢
١٥.٠٠٠	٤٨٥.٠٠٠	٤٧٠.٠٠٠		٤٧٠.٠٠٠	ايجار المكائن والمعدات		١	٦	٢	١	٢
٥.١٨٧.١٠٠	١٧.٨٤٨.٠٠٠	١٢.٦٦٠.٩٠٠		١٢.٦٦٠.٩٠٠	ايجار وسائل النقل		٥	٦	٢	١	٢
٣.٥٢٩.٠٠٠	٥.٨٩٠.٠٠٠	١.٥٦٠.٠٠٠		١.٥٦٠.٠٠٠	الترفيه الرسمي			٧	٢	١	٢
٣.٥٢٩.٠٠٠	٥.٨٩٠.٠٠٠	١.٥٦٠.٠٠٠		١.٥٦٠.٠٠٠	الضيافة والوفود والعلاقات العامة		١	٧	٢	١	٢
٢١.٧٨٧.٠٠٠	٦١.٥٣٤.٠٠٠	٣٩.٧٤٧.٠٠٠		٣٩.٧٤٧.٠٠٠	الاتصالات والبرق			٩	٢	١	٢
١٦.٨٦٥.٠٠٠	٤٦.٤١٢.٠٠٠	٢٩.٥٤٧.٠٠٠		٢٩.٥٤٧.٠٠٠	اجور المكالمات الهاتفية		١	٩	٢	١	٢
٤.٩٢٢.٠٠٠	١٥.١٢٢.٠٠٠	١٠.٢٠٠.٠٠٠		١٠.٢٠٠.٠٠٠	خدمة شبكة المعلومات		٥	٩	٢	١	٢
					اجور الخبراء والاستشاريين			١٠	٢	١	٢
					الاستشارات الأخرى		٥	١٠	٢	١	٢
٣.٥٥٥.٠٠٠	٥.١٥٠.٠٠٠	١.٥٩٥.٠٠٠		١.٥٩٥.٠٠٠	الطبع			١٥	٢	١	٢
					الاشتراك في الدورات التدريبية			١٦	٢	١	٢
٥.٩٩٧.٠٠٠	٦.١٩٧.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠		٢٠٠.٠٠٠	تنظيف الدائرة			١٩	٢	١	٢
٧.٢٤٢.٧٥٠	٧.٣٠٠.٠٠٠	٥٧.٢٥٠		٥٧.٢٥٠	اجور الخدمات المصرفية			٢١	٢	١	٢
٣٩.٤٦٧.٠٠٠	٤٢.٩٧٢.٠٠٠	٣.٥٠٥.٠٠٠		٣.٥٠٥.٠٠٠	خدمات أخرى (المتنوعة)			٢٧	٢	١	٢
٢٣٥.٢٦٣.٢٠٠	٤٢٩.٧١٦.٠٠٠	١٩٤.٤٥٢.٨٠٠		١٩٤.٤٥٢.٨٠٠	المستلزمات السلعية				٣	١	٢
٢٩.٥٠٥.٨٥٠	٢٩.٨٨٥.٨٥٠	٣٨٠.٠٠٠		٣٨٠.٠٠٠	قرطاسية ومطبوعات			١	٣	١	٢

نشاط قسم الشؤون المالية

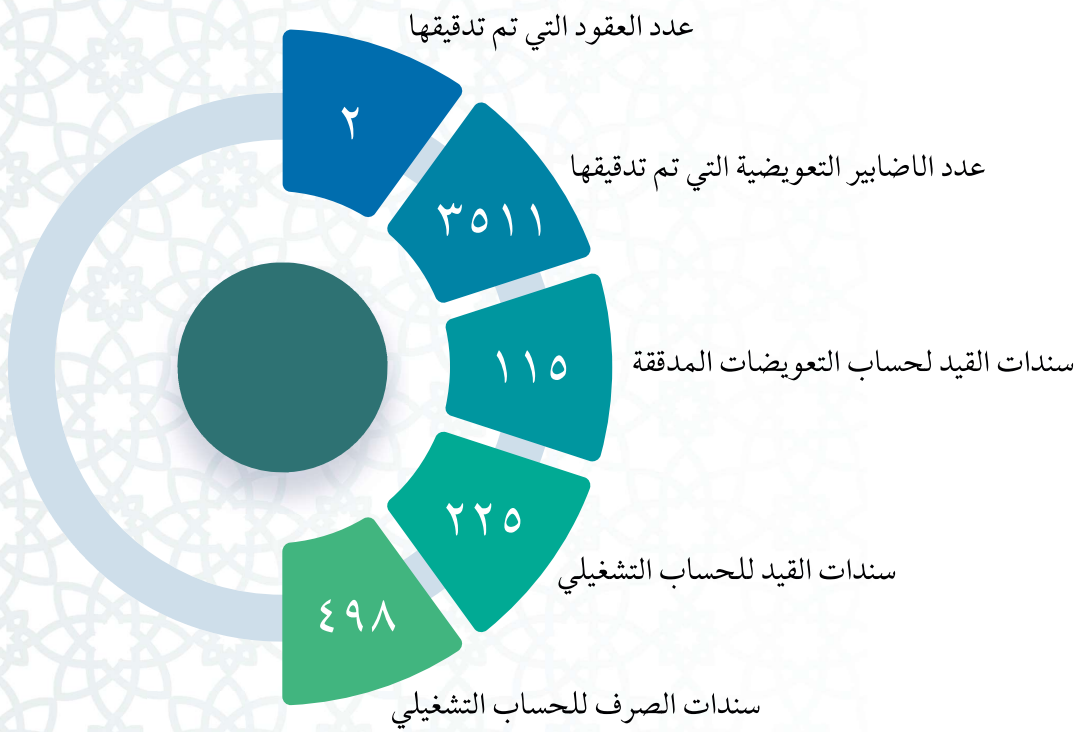
المتبقي من التخصيصات	تخصيصات	المجموع	الشهر الحالي	مدور من الشهر السابق	التفاصيل	تفاصيل النوع	نوع	صادة	فصل	نوع النفقة	الاستمارة
٢٩.٥٥٥.٨٥٠	٢٩.٨٨٥.٨٥٠	٣٨٠.٠٠٠		٣٨٠.٠٠٠	القرطاسية		١	١	٣	١	٢
٣٨.٧٤٤.٠٠٠	٤٠.٩٩٦.٠٠٠	٢.٢٥٢.٠٠٠		٢.٢٥٢.٠٠٠	الماء والمجاري			٣	٣	١	٢
٣٨.٧٤٤.٠٠٠	٤٠.٩٩٦.٠٠٠	٢.٢٥٢.٠٠٠		٢.٢٥٢.٠٠٠	اجور الماء		١	٣	٣	١	٢
١٣١.٦٠٨.٨٥٠	٣١٣.٠٤٥.٦٥٠	١٨١.٤٣٦.٨٠٠		١٨١.٤٣٦.٨٠٠	الوقود			٥	٣	١	٢
١٣١.٦٠٨.٨٥٠	٣١٣.٠٤٥.٦٥٠	١٨١.٤٣٦.٨٠٠		١٨١.٤٣٦.٨٠٠	اجور الوقود		١	٥	٣	١	٢
٣٥.٤٠٤.٥٠٠	٤٥.٧٨٨.٥٠٠	١٠.٣٨٤.٠٠٠		١٠.٣٨٤.٠٠٠	المواد واللوازم			٩	٣	١	٢
٣٥.٤٠٤.٥٠٠	٤٥.٧٨٨.٥٠٠	١٠.٣٨٤.٠٠٠		١٠.٣٨٤.٠٠٠	اللوازم الأخرى		٦	٩	٣	١	٢
٢٥٩.٩٦٠.٠٠٠	٣٠٥.١٠٤.٠٠٠	٤٥.١٤٤.٠٠٠		٤٥.١٤٤.٠٠٠	صيانة الموجودات				٤	١	٢
٢٦.٨٥٢.١٢٠	٢٨.٢٨٧.١٢٠	١.٤٣٥.٠٠٠		١.٤٣٥.٠٠٠	صيانة التأسيسات المائية والكهربائية		٣	١	٢	١	٢
١٠.٦٨٩.٣٢٠	١٠.٨٤٤.٣٢٠	١٥٥.٠٠٠		١٥٥.٠٠٠	صيانة التأسيسات المائية		١	٢	٤	١	٢
١٦.١٦٢.٨٠٠	١٧.٤٤٢.٨٠٠	١.٢٨٠.٠٠٠		١.٢٨٠.٠٠٠	صيانة التأسيسات الكهربائية		٢	٢	٤	١	٢
١٩١.٤٩١.٦٠٠	٢٢٤.٥٣٥.٦٠٠	٣٣.٠٤٤.٠٠٠		٣٣.٠٤٤.٠٠٠	صيانة وسائط النقل			٣	٤	١	٢
٩٩.٥١٩.٦٠٠	١٢٠.٨١٣.٦٠٠	٢١.٢٩٤.٠٠٠		٢١.٢٩٤.٠٠٠	صيانة سيارات الصالون		١	٣	٤	١	٢
٩١.٩٧٢.٠٠٠	١٠٣.٧٢٢.٠٠٠	١١.٧٥٠.٠٠٠		١١.٧٥٠.٠٠٠	صيانة سيارات العمل		٣	٣	٤	١	٢
٣.٢٢٦.٤٨٠	٥.٧٢٦.٤٨٠	٢.٥٠٠.٠٠٠		٢.٥٠٠.٠٠٠	صيانة الأثاث			٥	٤	١	٢
١٤.٧٨٦.٤٠٠	١٤.٧٨٦.٤٠٠				صيانة المباني			٦	٤	١	٢
٢٣.٦٠٣.٤٠٠	٣١.٧٦٨.٤٠٠	٨.١٦٥.٠٠٠		٨.١٦٥.٠٠٠	صيانة المكائن والأجهزة والآلات			٧	٤	١	٢
٢٨.٧١٧.٤١٠.٢٧٠	٤٩.١٠٠.٥٠٠.٠٠٠	٢٠.٣٨٣.٠٨٩.٧٣٠		٢٠.٣٨٣.٠٨٩.٧٣٠	المصروفات الأخرى			٤	٦	١	٢
	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠		٥٠٠.٠٠٠	مكافآت لغير المتسبين والأوسمة		١	٤	٦	١	٢
	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠		٥٠٠.٠٠٠	مكافآت	١	١	٤	٦	١	٢
٢٨.٦٦٧.٤١٠.٢٧٠	٤٩.٠٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٠.٣٨٢.٥٨٩.٧٣٠		٢٠.٣٨٢.٥٨٩.٧٣٠	تعويضات مختلفة	١	٤	٤	٦	١	٢
٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠.٠٠٠				رديات مختلفة		٦	٤	٦	١	٢
٩٩٥.١٩٨.٠٠٠	٩٩٥.٣٣٨.٠٠٠	١٤٠.٠٠٠		١٤٠.٠٠٠	النفقات الرأسمالية الجارية					٣	٢
٩٩٥.١٩٨.٠٠٠	٩٩٥.٣٣٨.٠٠٠	١٤٠.٠٠٠		١٤٠.٠٠٠	النفقات الرأسمالية				٥	٣	٢
٩٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٩٥٠.٠٠٠.٠٠٠				وسائط النقل			٢	٥	٣	٢
٩٥٠.٠٠٠.٠٠٠	٩٥٠.٠٠٠.٠٠٠				سيارات صالون		١	٢	٥	٣	٢
٢٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠.٠٠٠				الأثاث		١	٣	٥	٣	٢
٢٠.٠٠٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠.٠٠٠				الأثاث الخشبي	١	١	٣	٥	٣	٢
					الأثاث المعدني	٢	١	٣	٥	٣	٢

نشاط قسم الشؤون المالية

المتبقي من التخصيمات	تخصيمات	المجموع	الشهر الحالي	مدور من الشهر السابق	التفاصيل	تفاصيل النوع	نوع	مادة	فصل	نوع النفقة	استمارة
٢٥.١٩٨.٠٠٠	٢٥.٣٣٨.٠٠٠	١٤٠.٠٠٠		١٤٠.٠٠٠	الأجهزة والمكائن والمعدات الأخرى		٢	٣	٥	٣	٢
٢١.١٩٨.٠٠٠	٢١.٣٣٨.٠٠٠	١٤٠.٠٠٠		١٤٠.٠٠٠	الأجهزة	٢	٢	٣	٥	٣	٢
٤.٠٠٠.٠٠٠	٤.٠٠٠.٠٠٠				أجهزة الإستنساخ	٣	٢	٣	٥	٣	٢
					الحاسبات الإلكترونية	٥	٢	٣	٥	٣	٢

- ١ الزيارات الميدانية الى كافة دوائر الهيئة لحث الموظفين للحفاظ على المعلومات والوثائق .
- ٢ انجاز كافة تخاويل العجلات التابعة للهيئة بما فيها خطوط النقل لمقر الهيئة وفروعها .
- ٣ اقامة دورات تثقيفية للموظفين حول الية وسرية العمل الوظيفي والحفاظ على الوثائق والمعدات .
- ٤ محاربة الظواهر السلبية كالإشاعات التي تهدف لزعزعة الوضع الامني .
- ٥ التنسيق المستمر مع المكتب الوطني للتصاريح الامنية ومستشارية الامن الوطني فيما يتعلق بالكتب والمخاطبات الواردة من المكتب انفا واجراء اللازم لغرض اصدار التصريح الامني .
- ٦ اشراك موظفي مكتب التصاريح الامنية بالدورات المتقدمة التي تقيمها مستشارية الامن الوطني / المكتب الوطني للتصاريح الامنية .
- ٧ التنسيق مع قوة حماية الهيئة لوضع الخطط الكفيلة بتامين الهيئة من الاختراقات الامنية الخارجية .
- ٨ اصدار الضوابط والتعليمات المتعلقة بتنظيم الجانب الامني واتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتامين وحماية (المباني ، الافراد ، المعلومات ، الاجهزة ، والمعدات) من اي ضرر او خرق امني بما يتلائم مع سياسات المكتب الوطني للتصاريح الامنية .
- ٩ اعداد الندوات والمؤتمرات التثقيفية التي تهدف الى توعية الموظفين للاخطار التي قد تواجههم ورفع الحس الامني لديهم والتنسيق مع المكتب الوطني للتصاريح الامنية .

مديرية التدقيق والرقابة الداخلية



نشاط دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب

٤

خلال هذا العام تمت الحاجة على (٣٤٦٧) كتاب بخصوص الاستفسارات الواردة الى الدائرة عن طريق الدوائر الاخرى والتي تخص وجود دعوى من عدمه حول العقارات المستفسر عليها من قبل دوائر البلدية والوزارات والجهات الحكومية الاخرى .

٣

تأهيل قدرات الموظفين وخلق قاعدة تدريبية رصينة في الهيئة عن طريق الدورات التدريبية حيث تم اقامة (٣٨) وبمشاركة (٨٠٦) موظف .

٢

اعداد خطة سنوية رصينة وشاملة ومكممة لعام ٢٠٢٥ ومتابعة انجازها لكافة تشكيلات الهيئة .

١

مشاركة السيد مدير عام الدائرة في اللجنة الفرعية الساندة لاستكمال متطلبات انجاز البرنامج الحكومي والمنهاج الوزاري .

٩

رصد دوائر واقسام الهيئة بالبرامج والانظمة مع التحديث المستمر لها .

٨

الاشترك مع الدائرة القانونية بتجديد عقد تجهيز خدمة الانترنت وتعديل فقراته .

٧

تحديث البرامج الالكترونية لكافة دوائر واقسام الهيئة (مستمرة على مدار السنة) .

٦

انشاء تقارير في نظام التعويضات تزود الهيئة ببيانات تفصيلية عن الاضابير التعويضية .

٥

اعداد التقارير الشهرية والفصلية والسنوية في وقتها المحدد ورفعها الى المراجع العليا .

١٣

تدريب كادر الهيئة على نظام ادارة الوثائق الالكتروني والعمل على تنفيذه في دوائر واقسام الهيئة .

١٢

الاشترك مع قسم تكنولوجيا المعلومات في الفريق الفرعي الخاص بالاستجابة لحوادث الامن السيبراني (CERT) .

١١

استمرار التنسيق والعمل مع المركز الوطني للتحويل الرقمي باستضافة الموقع الالكتروني للهيئة والاستمارات الالكترونية الخاصة بطلبات (الفرز ، التجزئة ، صرف مبلغ متبقي) .

١٠

المشاركة في الورشة المقامة في الامانة العامة لمجلس الوزراء/ المركز الوطني للتحويل الرقمي بخصوص التعريف بالخدمات الالكترونية على منصة اور .

١ رصد المخاطر الأمنية الإلكترونية وما يتم نشره من مخاطر سيبرانية في شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية التي تستهدف وتهدد الأمن الشخصي الإلكتروني للأفراد والبالغ عنها لغرض التوعية الأمنية لموظفي الهيئة كافة .

٥ المشاركة في تطبيق سياسات وإجراءات وخطط العمل مع فريق الأمن السيبراني لاستجابة الحوادث (CERT) ومتابعة ومعالجة الحوادث في الحالات التي تتطلب ذلك .

٢ اقامة الدورات التدريبية وورش العمل والندوات التثقيفية والتوعوية بشكل دوري لموظفي الهيئة كافة بما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات وامن المعلومات والحماية الشخصية للحفاظ على المعلومات وحماية المؤسسات من الاختراقات والهجمات السيبرانية .

٦ المتابعة والتنسيق مع الجهات الحكومية لتطبيق مشروعات التحول الرقمي والأتمتة وتنفيذ الخطط المعنية بها في الهيئة .

٣ المتابعة والتنسيق مع دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب بما يتعلق بتصميم وتحديثات الأنظمة والبرامج الخاصة بالهيئة .

٧ المتابعة والتنسيق مع دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب بما يتعلق بالبريد الإلكتروني الخاص بالهيئة .

٤ الاشتراك في اللجان كافة والرأي الفني بما يتعلق بالجانب التكنولوجي وامن المعلومات .

٨ التنسيق والمتابعة مع أعضاء ارتباط الأمانة العامة لمجلس الوزراء بما يتعلق من تنفيذ توجيهات وسياسات وتعليمات مركز البيانات الوطني بخصوص الخدمات الإلكترونية الخاصة بالهيئة والمستضافة لديهم .

١ تغطية المحاضرة الخاصة لبرنامج الموظفين المابين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة ولم يحصلوا على شهادة أولية وعلى قاعة دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب في الهيئة ، وبإشراف الاستاذ (سيف عبدالغفار خلف) المكلف بادارة مركز محو الامية في الهيئة من قبل وزارة التربية / المديرية العامة لتربية الرصافة الثانية .

٢ تغطية الاحتفالية الخاصة التي نظمها قسم شؤون المرأة بتاريخ ٢٥/٢/٢٠٢٥ بمناسبة اطلاق العدد الثاني من مجلة " مبدعات " واحتفالاً بعيد المرأة العراقية المصادف ٣/٣/٢٠٢٥ .

٣ تغطية محاضرة بعنوان (المنظور الرسمي والشعبي للملك في الدولة العراقية . . . التحولات والتحديات) يلقيها السيد (نعمة العبادي / وزارة الخارجية) بتاريخ ١٩/٣/٢٠٢٥ في مقر الهيئة .

٤ تغطية الندوة التي تحمل عنوان (القران الكريم دستور واسلوب حياة) بتاريخ ١٨/٣/٢٠٢٥ وعلى قاعة دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب .

٥ تغطية المحاضرة بعنوان (مضامين لائحة السلوك الوظيفي) من قبل الدائرة القانونية يلقيها السيد مدير عام الدائرة القانونية (الدكتور علي جديع عفر) وعلى قاعة دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب .

٦ تغطية الندوة تثقيفية عن اتكيت الطعام تحت عنوان " فنون الذوق والاخلاق على المائدة " برعاية قسم شؤون المرأة بتاريخ ١٠/٤/٢٠٢٥ وعلى قاعة دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب .

٧ تغطية المحاضرة التوعوية عن (الهجرة غير الشرعية) وبرعاية دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب القاها السيد (سلوان عامر عبد الستار) والسيدة (جنان حميد محمد) من وزارة الهجرة والمهجرين بتاريخ ٢٨/٤/٢٠٢٥ في مقر الهيئة .

٨ تغطية المحاضرة القانونية والتي تستهدف موظفي الهيئة القانونيين بعنوان (اجراءات الترافع امام المحاكم) في قاعة دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب .

٩ تغطية المحاضرة المنظمة من قبل دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب بعنوان (التسجيل البايومتري وتحديث سجل الناخبين) يلقيها السيد (علي عبدالله جابر/ مدرب في دائرة العمليات/ المفوضية العليا المستقلة للانتخابات) بتاريخ ٢/٦/٢٠٢٥ .

١٠ تغطية المحاضرة القانونية بعنوان (جريمة التجاوز على الموظف المكلف بخدمة عامة) والتي القاها الدكتور(علي جديع عفر/ مدير عام الدائرة القانونية) بحضور السيد رئيس الهيئة والسيد مستشار رئيس الهيئة والتي استهدفت الموظفين القانونيين ، بتاريخ ٢٥/٥/٢٠٢٥ .

١١ تغطية الفعالية المقامة من قبل قسم شؤون المرأة وبالتعاون مع قسم حقوق الانسان بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عمالة الأطفال ، ندوة توعوية بعنوان ((عمالة الاطفال تحديات وآفاق)) والتي القاها السيدة (جنان كاظم حسن / مدير قسم شؤون المرأة) وعلى قاعة دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب في يوم الثلاثاء الموافق ١٧/٦/٢٠٢٥ .

١٢ تغطية الفعالية التي نظمها قسم تمكين المرأة للدورة الصيفية لاطفال منتسبي الهيئة تركز على المواضيع التوعوية التي تصب في مصلحة واستفادة الاطفال تحت عنوان (تنمية المهارات التربوية) بتاريخ ٣/٦/٢٠٢٥ .

تغطية المحاضرة التوعوية المقامة من قبل قسم ادارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي بعنوان (كيفية ادارة المخاطر المحتمل وقوعها في بيئة العمل والية معالجتها) بتاريخ ١٦ / ٧ / ٢٠٢٥ .

١٣

تغطية ورشة عمل عن الصحة النفسية بعنوان (قائد من الداخل : التفكير البناء ودوره في تعزيز الصحة النفسية للمرأة العاملة) تلقيها الاستاذة (رغد حسون فندي) وعلى قاعة دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب بتاريخ ١٤ / ٧ / ٢٠٢٥ .

١٤

تغطية المحاضرة التوعوية والتي اقامتها الدائرة القانونية بالتعاون مع دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب بعنوان (الجرائم الوظيفية الاختلاس والرشوة) بتاريخ ٢٨ / ٧ / ٢٠٢٥ القاها الدكتور (علي جديع عفر/ مدير عام الدائرة القانونية).

١٥

نصب موكب هيئة دعاوى الملكية في منطقة (اليوسفية) لحياء الذكرى الاربعية للامام الحسين (ع) بمشاركة لجنة العمل التطوعي واللجان الساندة في الهيئة والقيام بخدمة الزوار وانطلاقاً من شعار (حكومتكم بخدمتكم) وقامت كوادر الهيئة بنقل الزائرين وتوزيع الطعام والشراب عليهم .

١٦

اقامة احتفالية من قبل قسم شؤون المرأة بمناسبة الميلاء النبوي بمشاركة وحضور السيد رئيس الهيئة والسيد مستشار رئيس الهيئة والكادر المتقدم بتاريخ ٣ / ٩ / ٢٠٢٥ .

١٧

تغطية المحاضرة التوعوية المقامة من قبل دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب بعنوان (لائحة السلوك الوظيفي في نطاق الانتخابات رقم (١) لسنة ٢٠٢٥ القاها السيد (احمد جبار حسن/ مدير عام دائرة المنطقة الجنوبية) بتاريخ ٢٠ / ٨ / ٢٠٢٥ .

١٨

تغطية المحاضرة التوعوية المقامة من قبل قسم شؤون المرأة بعنوان (العنف الاسري بيئة حاضنة للفساد) قدمتها المستشارة القانوني (نبراس عزيز العامري) بتاريخ ٢٩ / ٩ / ٢٠٢٥ وعلى قاعة دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب

١٩

تغطية المحاضرة التوعوية من قبل الدائرة القانونية وبالتعاون مع دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب بعنوان ((اصول التحقيق الاداري)) القاها الدكتور (علي جديع عفر/ مدير عام الدائرة القانونية).

٢٠

تغطية الندوة التوعوية حول منظور العنف في الشريعة الاسلامية نظمها قسم شؤون المرأة وبالتنسيق مع دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب ، القاها السيد (حسين سلمان المرعبي/ مدير عام دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب) بتاريخ ١٤ / ١٢ / ٢٠٢٥ .

٢١

تغطية الورشة الخاصة في المنهجية العلمية لاعداد الخطة السنوية في هيئة دعاوى الملكية (من التشخيص الى التقييم) والتي القاها السيد (حسين سلمان محمد/ مدير عام دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب) بتاريخ ٤ / ١٢ / ٢٠٢٥ .

٢٢

١ تطبيق استمارة رضا الاطراف المعنية الواردة من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء على مراجعي الهيئة لقياس جودة الخدمات المقدمة والعمل على تحسينها بما يلائم تسهيل الاجراءات وتبسيطها .

١

٢ تطبيق استمارة الرضا الوظيفي لقياس الاداء الوظيفي لموظفي الهيئة ومعالجة المعوقات التي تواجه العمل .

٢

٣ القيام بزيارات دورية لأقسام الهيئة لمتابعة اجراءات الصحة والسلامة المهنية فيها .

٣

٤ عمل ورش تدريبية توعوية لموظفي الهيئة لتحسين كفاءة الاداء الوظيفي .

٤

٥ المشاركة في الدورات والورش التدريبية لتطوير وتعزيز قدرات موظفي القسم .

٥

استناداً الى كتاب مكتب السيد رئيس الوزراء بالعدد (٦٣ / ٨٦٩) في ١٩ / ١١ / ٢٠١٦ والذي يتضمن ترويج ونشر ثقافة العمل التطوعي في الدوائر والمجتمع وتعزيز روح التواصل اليجابي المثمر بما يخدم الجهود الهادفة لتطوير الفكر التطوعي بين شرائح المجتمع العراقي . وانطلاقاً من ذلك عززت هيئة دعاوى الملكية دورها بإقامة ندوات تثقيفية نظمتها لجنة العمل التطوعي حثت من خلالها موظفيها وزادت من وعيهم لأجل تقديم افضل ما يمكن تقديمه لخدمة مجتمعنا ومد يد العون لشرائح باتت بأمس الحاجة للمساعدة . كما حظيت لجنة العمل التطوعي في هذه الهيئة برعاية كريمة من قبل السيد رئيس الهيئة عبر اشرافه المباشر على هذه اللجنة ومتابعة اعمالها من خلال دعمه المادي والمعنوي اللامتناهي وحثه المستمر للكوادر المتقدمة لدعم نشاطات هذه اللجنة حيث كان لذلك الاهتمام دوراً كبيراً انعكس من خلال النشاطات المتعددة التي قدمتها اللجنة حيث استفادت شرائح كبيرة منها كان في مقدمتهم الايتام وعوائل شهدائنا الابرار والمرضى .

من ابرز النشاطات

بمناسبة عيد الغدير الأغر وبتبرع الخيرين تم اعداد وجبة عشاء لمجموعة من الايتام وتوزيع الهدايا على الاطفال المتفوقين دراسياً لحثهم على التفوق والاجتهاد

٦

قام فريق العمل التطوعي في الهيئة بزراعة عدد (٢٠٠) شجرة و (٥٠٠) شتلة خلال هذه السنة في مناطق متفرقة وبمساعدة عدد من موظفي الهيئة .

١

بالتعاون مع قسم شؤون المرأة نظم حملة للتبرع بالدم من خلال الفريق الوطني لنقل الدم في وزارة الصحة ساهم فيها جميع كوادر الهيئة من المدراء العاميين والموظفين .

٧

تم بعون الله نصب موكب هيئة دعاوى الملكية في منطقة اليوسيفية لتقديم الدعم الى زوار الامام الحسين (ع) وتوفير اليات نقل وخدمات كذلك توفير مياه الشرب بعبوات .

٢

برعاية السيد رئيس الهيئة وفي أجواء يملؤها النور والبهجة قامت لجنة العمل التطوعي وبالتعاون مع قسم شؤون المرأة الاحتفال بميلاد سيد الخلق ونور الهدى النبي محمد (ص) .

٨

تنظيم الزيارات الى دار المسنين (دارابي وامي) والوقوف عند احتياجاتهم .

٣

تقديم وجبات غداء متفرقة لعدد من العوائل المتعففة .

٤

في رحاب شهر محرم الحرام أقامت لجنة العمل التطوعي وبالتعاون مع قسم شؤون المرأة في الهيئة وبالتعاون مع دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب محاضرة بعنوان (دور المرأة في واقعة الطف بطولة وصمود في وجه الطغيان) القاها الاستاذ حسين سلمان المرعبي/ مدير عام دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب

٥

عدد المبادرات المنفذة / ١١ مبادرة

عدد المشاركين من الموظفين / ٤٠ مشارك

نشاط دائرة منطقة بغداد



نشاط دائرة المنطقة الجنوبية

١ اعداد الموقف الشهري للدعوى والذي يرفع الى رئاسة الهيئة ودائرة التخطيط .

٣ اكمال الارشفة الالكترونية لإدارة المنطقة .

٥ متابعة العلاوات والترفعيات الخاصة بموظفي الدائرة وفروعها .

٢ متابعة البريد الالكتروني لفروع المنطقة واستلام وتسليم الكتب بين الفروع وباقي اقسام الهيئة .

٤ مجموع الكتب الصادرة عن الدائرة (١٠٣٤) كتاب والكتب الواردة (١٧٦١) كتاب .

نشاط دائرة المنطقة الشمالية

١ بلغ مجموع الكتب الصادرة عن الدائرة (١٠٥٥) كتاب ومجموع الكتب الواردة (٢٩٥٢) كتاب

٣ اجابة الكتب الخارجية الخاصة بوجود دعوى من عدمه او الاستفسار عن الدعوى المنفذة والمصروفة على العقارات وبالتنسيق مع دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب .

٥ رفع التقارير والمواقف الشهرية بخصوص الدعوى الى رئاسة الهيئة كذلك تزويد دائرة التخطيط وتكنولوجيا المعلومات والتدريب بالتقارير الدورية والتحديثات .

٢ متابعة البريد الالكتروني لفروع المنطقة الشمالية واستلام وارسال الكتب بين الفروع وباقي اقسام الهيئة .

٤ متابعة كتب ارسال الايانات ومتابعة قراءة الباركود قبل تسليمها الى الاقسام المعنية .

٦ متابعة استمارات المراجعين المنظمة من قبل الفروع ورفعها الى قسم شؤون المواطنين في الهيئة .

نشاط دائرة اقليم كوردستان



نشاط دائرة منطقة الفرات الاوسط



لا يقتصر تقييم أداء هيئة دعاوى الملكية على عدد الدعاوى المحسومة أو مبالغ التعويض المصروفة، بل يتجاوز ذلك إلى جوهر العدالة الانتقالية وأثرها طويل الأمد في المجتمع. فقرارات الهيئة وإن بدت في ظاهرها إجراءات قانونية وإدارية، إلا أنها في حقيقتها تمثل أدوات لإعادة التوازن الاجتماعي وتصحيح سياسات النظام البائد من الاستيلاء خلاف القانون والتهجير القسري.

إن استعادة الملكية أو التعويض عنها لا تعني فقط إعادة أصل مادي إلى صاحبه بل تشكل نقطة تحوّل في حياة المتضرر وأسرته، إذ تسهم في الحد من النزاعات المرتبطة بالملكية داخل المجتمع. وبذلك يمتد أثر قرارات الهيئة إلى ما هو أبعد من نطاق الدعاوى الفردية، ليطال البيئة الاجتماعية المحيطة ويعزز الثقة بمؤسسات الدولة وسيادة القانون.

وفي بُعدٍ موازٍ لذلك، تؤدي هيئة دعاوى الملكية دورًا محوريًا بوصفها مرجعاً قانونياً للذاكرة القانونية الوطنية. فملفات الدعاوى التي تنظر فيها الهيئة لا تمثل نزاعات قانونية معاصرة فحسب، بل تشكّل سجلاً موثقاً لانتهاكات تاريخية تعرّض لها الأفراد نتيجة سياسات النظام البائد. ومن خلال فحص الوثائق، وسماع الشهادات، وإصدار القرارات، تسهم الهيئة في تحويل معاناة شخصية إلى حقيقة قانونية مثبتة، وفي إعادة الاعتبار للحق المسلوب ضمن إطار مؤسسي رسمي.

وبذلك نؤكد أن العدالة لا تقاس فقط بما يصدر من قرارات قضائية، بل بما تعيده هذه القرارات من كرامة وطمأنينة إلى أصحاب الحقوق. فكل دعوى تُحسم تمثل خطوة باتجاه تصحيح مسار اختلّ في الماضي، وكل قرار منصف يسهم في ترميم الثقة بين المواطن والدولة. وبهذا المعنى، لا تغلق الهيئة ملفات قانونية فحسب، بل تفتح مساراً أخلاقياً وإنسانياً ليعترف بالظلم، ويُعيد الاعتبار للحق، ويؤسس لعدالة مستدامة تحمي الذاكرة الوطنية وتمنع تكرار الانتهاكات، بما يعزز السلم المجتمعي ويكرّس سيادة القانون للأجيال القادمة.

شهداء الهيئة

يمثل شهداء هيئة دعاوي الملكية في العراق رمزية خاصة في سجل التضحيات الوطنية فهم الذين دفعوا ضريبة الانتماء للوطن حينما استهدفتهم يد الإرهاب الأعمى وهم يسعون لاستعادة الحقوق المسلوقة وترسيخ دعائم العدالة في العراق الجديد. نستذكر دائماً تلك الأرواح الطاهرة، لا كضحايا فحسب، بل كشركاء حقيقيين في بناء دولة القانون، مؤكدين أن الوفاء لدمائهم يتمثل في الاستمرار على نهجهم بإنصاف المظلومين وإنجاز الدعاوى بكل أمانة وإخلاص

العنوان الوظيفي	اسم الشهيد	ت
رئيس الهيئة التمييزية	مصطفى كاظم المدامعة	١
مدير فروع المنطقة الشمالية	حسن علي عبد الحسين	٢
مدير مكتب الطعن التمييزي	خالد مغيث فارس	٣
مشاور قانوني	عماد رحيم خلف	٤
مشاور قانوني	كامران فاتح حسن	٥
مشاور قانوني	عماد رحيم خلف	٦
قانوني	عبد الحافظ توفيق عزيز	٧
قانوني	مرتضى ثائر ابراهيم	٨
قانوني	مصطفى حافظ عبد الله	٩
اداري	ستار نهاية خلف	١٠
أمينة مكتبة	رونزى حسين علي	١١
مبلغ قضائي	احمد حسين علي	١٢
مبلغ قضائي	محمد مشرف تركي	١٣
مبلغ قضائي	احمد حسين علي	١٤
حارس استعلامات	رياض منصور عبد الحميد	١٥
رئيس حراس اقدم	اكريم شاکر حمودي	١٦
حارس	عبد الستار باقر	١٧
مفتشة نساء	اسيا علي عبد الواحد	١٨
سائق	زياد طارق شهاب	١٩
سائق	فارس محمد شهاب	٢٠
سائق	سعدي حاتم عبد عون	٢١
سائق	جواد علي جواد	٢٢
عامل خدمة	ازهر عبد السلام باقر	٢٣
عامل خدمة	مولود غلام علي	٢٤

نبذة عن هيئة دعاوى الملكية

تُعد هيئة دعاوى الملكية إحدى الركائز الأساسية ضمن منظومة العدالة الانتقالية في العراق. تأسست الهيئة بموجب القانون كجهة مختصة للنظر في نزاعات الملكية العقارية الناجمة عن سياسات المصادرة والاستيلاء غير العادل لأسباب سياسية أو عرقية أو مذهبية من جراء سياسات النظام السابق بهدف عمل الهيئة إلى ترسيخ قيم العدالة عبر إحقاق الحقوق ورد المظالم، من خلال إعادة العقارات المقتنبة إلى أصحابها الشرعيين أو تقديم تعويضات مالية عادلة ومجزية في الحالات التي يتعذر فيها استرداد الأصل، بما يضمن تسوية النزاعات وإرساء السلم المجتمعي تحت مظلة سيادة القانون

About the Property Commission Claims

The Property Commission Claims stands as a fundamental pillar within Iraq's transitional justice framework. Established by law, the Commission is the specialized authority mandated to adjudicate real estate property disputes arising from unjust confiscation and seizure policies driven by political, ethnic, or sectarian motives implemented under the former regime.

The Commission aims to consolidate the principles of justice by restoring rights and redressing grievances. This is achieved through the restitution of misappropriated properties to their rightful owners or by providing fair and equitable financial compensation in cases where physical restitution is not feasible. Such efforts ensure the resolution of disputes and the promotion of social peace under the umbrella of the rule of law.

Email : pcc@pcc.iq

Website : www.pcc.iq

Hotline : 07833523669
07809256250